الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

# خطـــــة أولـــويـــات

# إعـــادة الأعمـــار والتعافي الاقتصادي

## الأولويـــات العاجلـــة

يونيو 2019

## المحتويات


| | |
|---|---|
| تصدير ---------- | 3 |
| مقدمة ---------- | 4 |
| منهجية أعداد خطة أولويات إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي العاجلة ---------- | 6 |
| النطاق الزمني ---------- | 6 |
| ملخص تنفيذي ---------- | 7 |
| **المحور الأول: التطورات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ----------** | 15 |
| **أولا التطورات الاقتصادية ----------** | 15 |
| 1. انكماش الناتج المحلي الإجمالي وتدني دخل الفرد: ---------- | 15 |
| 2. تفاقم عجز الموازنة العامة---------- | 16 |
| 3. تدهور سعر الصرف وتآكل الاحتياطيات الخارجية ---------- | 17 |
| 4. نقل البنك المركزي وأزمة السيولة ---------- | 18 |
| 5. تدهور متسارع في القوة الشرائية للعملة الوطنية (سعر الصرف) ---------- | 19 |
| **ثانيا التطورات الاجتماعية والإنسانية ----------** | 20 |
| 1. تفاقم مستويات الفقر والبطالة: ---------- | 20 |
| 2. تفاقم انعدام الأمن الغذائي---------- | 20 |
| 3. تدهور حاد في الخدمات الاجتماعية الأساسية ---------- | 21 |
| 4. تفاقم الأزمة الإنسانية وتزايد الاحتياجات الإنسانية ---------- | 21 |
| **المحور الثاني: الأولويات إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي على المستوى الكلي -------** | **23** |
| 1. الأولوية الأولى: استعادة الدولة وتفعيل مؤسساتها واستعادة الاستقرار الأمني والسياسي- | 23 |
| 2. الأولوية الثانية: تلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات المتضررة من الصراع. ---- -- | 24 |
| 3. الأولوية الثالثة: استعادة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان---------- | 25 |
| 4. الأولوية الرابعة: استعادة الاستقرار والتعافي الاقتصادي الكلي---------- | 25 |
| 5. الأولوية الخامسة إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة من الحرب---------- | 28 |
| 6. الأولوية السادسة: تعزيز صمود القطاع الخاص وزيادة إسهامه في إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي | 29 |
| **المحور الثالث: أولويات إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي على المستوى القطاعي ----** | 30 |
| **أولويات قطاعات البنية التحتية ----------** | 30 |
| 1. الكهرباء والطاقة ---------- | 30 |
| 2. الطرق والنقل ---------- | 31 |

| | |
|---|---|
| 3. الإسكان ---------- | 32 |
| 4. الاتصالات ---------- | 32 |
| 5. المياه والبيئة والصرف الصحي ---------- | 33 |
| **أولويات قطاعات التنمية البشرية----------** | 34 |
| 1. التعليم ---------- | 36 |
| 2. الصحة ---------- | 36 |
| 3. الحماية الاجتماعية ---------- | 37 |
| 4. الشباب ---------- | 38 |
| 5. تمكين المرأة ---------- | 38 |
| **أولويات القطاعات الإنتاجية ----------** | 39 |
| 1. الزراعة والأسماك (الأمن الغذائي) ---------- | 39 |
| 2. قطاع النفط والغاز والمعادن ---------- | 39 |
| 3. قطاع السياحة ---------- | 40 |
| **أولويات قطاعات الحكم الرشيد** ---------- -- | 40 |
| 1. السلطة القضائية ---------- | 40 |
| 2. الأمن وسيادة القانون ---------- | 40 |
| 3. الخدمة المدنية والتأمينات ---------- | 41 |
| 4. الشؤون القانونية ---------- | 41 |
| 5. الحوق والحريات---------- | 42 |
| 6. المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد ---------- | 42 |
| 7. الحكم المحلي ونظام الأقاليم ---------- | 43 |
| **المحور الرابع: الاحتياجات التمويلية والمشاريع----------** | **44** |
| **أ- مشاريع يتوفر لها تمويل من تعهدات سابقة ----------** | 45 |
| **ب- الاحتياجات التمويلية لمشاريع وبرامج إعادة الأعمار ذات الفجوة التمويلية –** | 46 |
| **المحور الخامس آليات التنفيذ والمراقبة والمتابعة ----------** | 48 |
| **المحور السادس: الملاحق—----------** | 50 |
| ملحق (1) ملحق (1) مشاريع ممولة من تعهدات سابقة لعام 2019 ---------- | 51 |
| ملحق (2) **الأضرار المادية في البنية التحتية في 16 مدينة وتكاليف الأضرار بالمليون دولار**----- | 54 |
| ملحق (3) **مشاريع أخرى لا يتوفر لها تمويل**---------- | 55 |

## تصدير

حرصت الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على تطوير خطة قصيرة الأجل للأولويات العاجلة لفترة زمنية تغطي 24 شهرا تبدأ من يوليو 2019 كحلقة أولى في إطار برنامج إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي الشامل، والى أن يزول الوضع الشاذ الذي تشكل في عام 2014 جرّاء انقلاب الحوثي على الشرعية وعلى مخرجات الحوار الوطني والسيطرة على العاصمة صنعاء وعلى مؤسسات الدولة وأجهزتها المدنية والأمنية العسكرية واجتياح المحافظات والى أن تضع الحرب أوزارها ، فان الوزارة ستعمل جاهدة بالتعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين على المضي في أعداد البرنامج الشامل لإعمار وتنمية اليمن وحشد التمويل من الشركاء والحلفاء.

ولعله من نافلة القول أن أجندة العمل التنموي التي تتطلبها ظروف المرحلة الحالية والمستقبلية تتطلب تضافر الجهود وتوجيه التدخلات وحشد الموارد نحو أولويات واضحة ومحدده خاصة في ظل التدهور الحاد الذي يشهده الاقتصاد والتراجع الحاد في كل مقومات النشاط الاقتصادي واستفحال المشكلات الاقتصادية والقيود الكثيفة التي باتت تفرض نفسها على فرص النمو وعلى العمل التنموي بصورة عامة،

إن تعافي الاقتصاد وإعادة بناء قدراته التي تأكلت نتيجة ظروف الحرب والصراع والأزمات المتعاقبة والسنوات العجاف التي أثرت سلباً على مقومات التنمية وعلى معيشة الأنسان ورفاهيته وعلى القيم المجتمعية والنسيج الاجتماعي ، كل ذلك يقتضي العمل المتواصل على مسارات متوازية ومتعددة ، فمن ناحية يجري العمل على استعادة منظومة الخدمات الأساسية والتعافي الاقتصادي والحفاظ على استقرار العملة الوطنية واستقرار الأسعار ومن ناحية أخرى تتواصل الجهود لحشد الدعم لإعادة أعمار البنية التحتية التي تضررت من الحرب ومن ناحية ثالثة وفي مسار موازي تبذل جهود معتبرة للحد من تفاقم الأوضاع الإنسانية عبر خطط الاستجابة الإنسانية،

وإجمالا فان خطة الأولويات العاجلة تركز على تفعيل مؤسسات الدولة واستعادة الخدمات الأساسية وتدّعم التعافي التنموي الذي يقود الى النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة للشباب ويخفف من وطأة الفقر ويستنهض طاقات القطاع الخاص.

**د. نجيب منصور العوج**

**وزير التخطيط والتعاون الدولي**

## مقدمة

يواجه اليمن جملة من التحديات والاختلالات الهيكلية المزمنة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية فاقم من حدتها على نحو غير مسبوق في السنوات الأربع الأخيرة وخاصة منذ سبتمبر 2014 منذ انقلاب جماعة الحوثي على الأجماع الوطني وعلى الشرعية ومقررات الحوار الوطني ،حيث تراجعت مؤشرات التنمية وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني وتدهورت منظومة الخدمات الأساسية ودمرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية والمنشئات التعليمية والصحية والطرق وغيرها وظهرت أزمات حادة في المشتقات النفطية والغذاء والمياه وارتفع عجز الموازنة العامة إلى مستويات غير امنه، فضلاً عن تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية وظهور أزمة سيولة هزت الثقة بالنظام المصرفي، بالإضافة إلى تفاقم الوضع الإنساني.

إن استعادة الخدمات الأساسية والاستقرار والتعافي الاقتصادي يتطلب أعداد وتنفيذ خطة تتضمن الاحتياجات ذات الأولوية العاجلة وتوفير التمويل الكافي لها تستهدف في المقام الأول استعادة وتفعيل مؤسسات الدولة ومنظومة الخدمات الأساسية وخاصة خدمات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة وإعادة بناء ما دمرته الحرب في قطاع البنية التحية واستعادة المؤسسات الحكومية فضلا عن تامين الاستقرار الاقتصادي.

إنه وللتعاطي مع متطلبات المرحلة الحالية غير المستقرة واستجابة لاحتياجات المجتمع الأساسية الملحة واستعادة الأمل بالمستقبل وفي كينونة الدولة وقدرتها على تامين متطلبات الحياة الأساسية والى حين تتوقف الحرب ويخرج اليمن من دائرة الصراع ويعم السلام ويستعيد الدولة ومؤسساتها الحكومية ودفة الحياة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تأتي هذه الخطة قصيرة الأجل للعامين القادمين وهي خطة بطبيعتها مرنة وديناميكية تسمح باستيعاب أي تطورات أو تحولات في الساحة الوطنية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي و المؤسسي و السياسي والأمني حيث سيجري مراجعتها دوريا بحيث تلبي الاحتياجات المتطورة بما فيها المناطق التي تعود إلى أحضان الحكومة الشرعية.

ومن نافلة القول أن الخطة الحالية لا تشمل كل القطاعات حيث جرى تصميها بحيث تركز على قطاع الخدمات الأساسية وبعض قطاع التنمية البشرية والاستقرار والتعافي الاقتصادي وقطاعات الحكم الرشيد، وبالتالي فهي ليست بديلا لبرنامج الأعمار والتنمية الشامل الذي سيجري الأعداد له على نطاق أوسع وعلى مدى زمني وقطاعي وجغرافي أبعد، فهي ليست إلا حلقة أولى على طريق الاستقرار والتنمية والأعمار، كما أنها في الوقت ذاته توجه جهود الحكومة والداعمين الإقليميين والدوليين نحو أولويات محدده في ظل ندرة ومحدودية التمويل

## منهجية أعداد خطة أولويات إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي

استندت منهجية أعداد خطة الأولويات العاجلة إلى عدد من الخطوات المنهجية تركزت في الخطوات الآتية:

- الاعتماد على الخبرة المتراكمة لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعلى قاعدة البيانات المتوفرة وما أسفر عنه التنفيذ الفعلي للبرامج والتدخلات السابقة.
- مخاطبة معظم الجهات الحكومية ذات العلاقة بتحديد احتياجاتها وأولوياتها وفق موجهات محددة.
- الاستفادة من عدد من الوثائق والمرجعيات ومنها الإطار العام لبرنامج الأعمار والتعافي ونتائج تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات ومخرجات الحوار الوطني والبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية وعدد من الدراسات الحديثة على المستوى الكلي والقطاعي.
- عقد عدد من ورشة العمل واللقاءات التشاورية الحكومية وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء التنمويين الإقليميين والدوليين.
- عرضها ومناقشتها في مجلس الوزراء واستيعاب الملاحظات ومن ثم اعتمادها

## النطاق الزمني:

تغطي خطة أولوية إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي (العاجلة) المدى الزمني القصير (24 شهراً) تبدأ من يوليو 2019. حيث تركز على التدخلات والبرامج والاحتياجات ذات الأولوية التي تمكن الدولة من استعادة الخدمات الأساسية وتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي. وتخضع خطة الأولويات العاجلة إلى مراجعة نصفية بحيث تستوعب تطورات الواقع السياسي والاقتصادي وخاصة ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى سلام شامل ومستدام والدخول في برنامج شامل لإعادة الأعمار والتنمية وبناء السلام.

# ملخـص تنفيـــذي

تستهدف خطة الأولويات قصيرة الأجل استعادة منظومة الخدمات الأساسية وخاصة خدمات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة والبدء بإعادة بناء ما دمرته الحرب في قطاع البنية التحية واستعادة وتفعيل المؤسسات الحكومية، فضلا عن تامين الاستقرار والتعافي الاقتصادي. وتتسم الخطة بالمرونة والديناميكية حيث سيجري مراجعتها دوريا بحيث تستوعب أي تطورات أو تحولات في الساحة الوطنية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والسياسي والأمني

وتغطي خطة أولوية إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي (العاجلة) المدى الزمني القصير (24 شهراً) تبدأ من يوليو 2019. حيث تركز على التدخلات والبرامج والاحتياجات ذات الأولوية التي تمكن الدولة من استعادة الخدمات الأساسية وتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي. وبالتالي ليست إلا حلقة أولى على طريق برنامج الأعمار والتنمية الشامل الذي سيجري الأعداد له على نطاق أوسع وعلى مدى زمني وقطاعي وجغرافي أبعد.

## التطورات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

**انكماش الناتج المحلي الإجمالي**: شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشا غير مسبوقا بلغت نسبته حوالي 46.1 % خلال الفترة خلال 2015-2018. وقدرت تكلفة الفرصة الضائعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بحوالي 49.8 مليار دولار نتيجة للوضع العام الهائج ونتيجة للحرب والصراع حيث تراجعت كثيراً من الأنشطة الاقتصادية وخاصة في القطاع الزراعي والصناعي وقطاع النقل بسبب أزمة المشتقات النفطية. وبحسب الدراسة التي قام بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تصل تقدير الخسائر الاقتصادية إلى حوالي 88.8 مليار دولار في حال توقف الحرب في عام 2019.

**تفاقم ازمة المالية العامة** .تواجه المالية العامة وضعا صعباً غير مسبوق ، حيث ارتفع العجز الى حوالي 15% من الناتج في عام 2016 وانقسمت الإدارة المالية وتفتت الاوعية الضريبية وتراجعت الضرائب بحوالي 22% ،21.5% عامي 2016،2015 ، كما توقف انتاج وتصدير النفط والغاز وتراجعت عائداته بنسبة 95% وتم تجميد البرنامج الاستثماري ، كما تم توجيه جزء من الموارد من قبل الحوثيين نحو اقتصاد الحرب تحت مسمى المجهود الحربي الى ان وصل الوضع المالي الى العجز التام عن دفع المرتبات من النصف الثاني من عام 2016 وسداد الالتزامات الخارجية.

**تدهور واستنزاف احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي**: تدهورت الاحتياطيات على نحو حاد حيث وتراجعت من 5.4 مليار دولار في عام 2015م إلى 1.5مليار دولار في عام 2016م، وإلى حوالي نصف مليار دولار (0.5) في عام 2017م، أي أن البنك المركزي في صنعاء قد فقد حوالي 91% من الاحتياطي –قبل صدور قرار نقل مقر البنك المركزي إلى عدن-. ولا توجد بيانات متاحه عن كيفية استنزاف الاحتياطي وأوجه استخدامه من قبل إدارة البنك المركزي في صنعاء، وقد تجلت أبرز تلك التداعيات في تدهور العملة الوطنية، وتصاعدت معدلات التضخم وانتعاش الأسواق السوداء للمشتقات النفطية. ولم يكن لليمن بد من البحث عن وديعة عاجلة لوقف

تدهور سعر الصرف، حيث حصل في عام 2018 م على وديعة بمبلغ اثنين مليار دولار من المملكة العربية السعودية فضلا عن منحة إضافية بمائتين مليون دولار ومنحة عينية من المشتقات من المازوت والديزل للكهرباء بقيمة ستين مليون دولار شهرياً لمدة سنة.

**نقل البنك المركزي إلى عدن وأزمة السيولة في الجهاز المصرفي:** بدأ البنك المركزي يزاول عمله في العاصمة المؤقتة عدن بموجب القرار الرئاسي في سبتمبر 2016 من وضعية هشة يفتقر فيها إلى الكثير من المتطلبات والبنى التحتية والبشرية التي تمكنه من ممارسة دورة بكفاءة وفاعلية، وقد أثار هذا القرار جدلاً كبيراً في الداخل والخارج إلا إنه من المهم الإشارة إلى إن البنك المركزي قد نجح جزئيا في تفعيل الحسابات الخارجية للبنك بعد تفعيل منظومة سويفت في عدن في أبريل 2017م ولايزال يستكمل بنيته التحتية وتفعيل وظائفه الأخرى. غير أن البنك المركزي في صنعاء ظل يعمل بصورة منفصلة دون الامتثال لإدارة البنك في عدن، الأمر الذي خلق حالة من الانقسام في إدارة البنك ونطاق عملياته وإشرافه على البنوك

**تدهور متسارع في القوة الشرائية للعملة الوطنية (سعر الصرف):** شهد سعر الصرف في اليمن استقراراً نسبياً خلال السنوات الماضية وحتى 2014م، حيث استقر عند 215 ريال /دولار، ثم تعرض سعر صرف العملة الوطنية لصدمات وتقلبات عنيفة أفضت إلى اختلال التوازن النقدي وفقدت العملة الوطنية جزءاً من قوتها الشرائية، ففي عام 2015 م بلغ معدل التدهور التراكمي في سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار حوالي 126%

## التطورات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية:

**-ارتفاع معدلات لفقر والبطالة:** وصلت نسبة الفقر بحسب نتائج مسح ميزانية الأسرة 2014 م إلى 48.5%من حجم السكان ثم قفزت نسبة الفقر في عام 2016 م إلى حوالي 78% من حجم السكان. أما البطالة فكانت قد وصلت بين الشباب في عام 2010 م إلى حوالي 56% وبالتالي، فإن تنامي هذه الظاهرة بهذا المستوى المقلق لا يعكس حجم التداعيات والأثار السلبية على مستقبل التنمية البشرية ومستوى معيشة السكان وإنما أيضا تنسحب أثارة على زعزعة الاستقرار والسلام الاجتماعي والسكينة العامة في المجتمع وتوفير بيئة خصبة لنشؤ التطرف والإرهاب والجريمة.

**تفاقم انعدام الأمن الغذائي وأتساع نطاقه جغرافيا وسكانيا:** تشير التقديرات إلى حوالي 17,8 مليون إنسان يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة عامة، أي أن 65% من الأسر لا يستطيعون -بدرجات متفاوتة-الحصول على غذاء كافي. ويصنف اليمن ضمن أسوء 7 دول على خارطة سوء التغذية في العالم،

**تدهور حاد في منظومة الخدمات الاجتماعية الأساسية:** تعرضت قطاعات الخدمات الاجتماعية الأساسية للتدمير في منشئاتها وبنيتها التحتية نتيجة اتساع دائرة الحرب والصراع، وبالتالي تدهورت قدرتها على تقديم الخدمات للمجتمع، بما فيها المنشآت التعليمية والصحية والمياه والكهرباء والنقل والطرقات، وخاصة في مناطق المواجهات العسكرية. حيث تراوح إجمالي الأضرار بين 27% (النقل) إلى 31% (المياه والصرف الصحي).

**تفاقم الأزمة الإنسانية وتزايد الاحتياجات الإنسانية: عصفت** باليمن أزمة إنسانية حادة طالت شريحة واسعة من السكان، فهناك حوالي 22 مليون نسمة يحتاجون إلى مساعده إنسانية منهم 17 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتتخذ الأزمة الإنسانية أبعادا مختلفة، فمن ناحية هناك أكثر من ثلاثة ملايين نازح داخلي فضلا عن ناحية ثانية خلفت الحرب الجارية قتلى (شهداء)

وجرحى فضلا عن اسر الشهداء والمخفيين والمختطفين. كما امتدت الأزمة الإنسانية إلى شريحة جديدة قوامها 1.2 مليون نسمة نتيجة توقف دفع المرتبات والأجور لموظفي الجهاز الإداري للدولة منذ النصف الثاني من عام 2016 وخاصة في المناطق التي ليست تحت سيطرة الشرعية، حيث يمثل مصدر الدخل الرئيسي وربما الوحيد،

## أولويات إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي على المستوى الكلي

**الأولوية الأولى: استعادة الدولة وتفعيل مؤسساتها واستعادة الاستقرار الأمني والسياسي** من خلال تعزيز تواجد الدولة في المناطق تحت سيطرة الشرعية وتفعيل المؤسسات التنفيذية والتشريعية وأجهزة الدولة المختلفة في المناطق المحررة وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في المناطق تحت سيطرة الشرعية وتثبيت سلطة القانون في مختلف مؤسسات الدولة.

**الأولوية الثانية: تلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات المتضررة من الصراع.** من خلال توفير الاحتياجات الأساسية المنقذة للحياة والمعززة لسبل المعيشة وتوفير فرص الحماية للفئات الفقيرة والمتضررة من الصراع. توفير الاحتياجات الإنسانية الضرورية المنقذة للحياة والمعززة للكرامة توفير سبل المعيشة للفئات التي فقدت أصولها ومصادر دخلها في مختلف مناطق النزوح بناء قدرات المؤسسات المحلية العاملة في المجال الإنساني وتعزيز صمودها

**الأولوية الثالثة: استعادة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان** من خلال البدء في إعادة بناء وتأهيل المنشئات المزودة للمجتمع خدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والمياه والبيئة والصحة والتعليم وتعزيز قدرات السلطة المحلية على تطوير بدائل لتوصيل الخدمات للتجمعات السكانية، فضلا عن تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المحلي للمساهمة في توفير الخدمات

**الأولوية الرابعة: استعادة الاستقرار والتعافي الاقتصادي الكلي**. ففي جانب النمو الاقتصادي سيتم التركيز على استئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز وتسريع استيعاب الموارد المتاحة لتمويل المشروعات من المانحين وتعزيز القدرات التشغيلية للمؤسسات الحكومية وانتظام دفع المرتبات لموظفي الدولة ودعم برنامج التحويلات النقدية ونفقات تشغيل الخدمات الاجتماعية الأساسيةفضلا عن تبني مشاريع كثيفة العمالة – النقد مقابل العمل –لامتصاص البطالة وإيجاد فرص عمل عبر الصندوق الاجتماعي ومشروع الأشغال العامة.

**وفي الجانب المالي واستعادة فاعلية السياسة المالية رفع** نسبة تحصيل الإيرادات العامة إلى مستوياتها قبل الحرب استعادة القدرات المؤسسية والمعلوماتية ورفع كفاءة الإدارة المالية تخفيض العجز إلى مستويات أٍمنه (5%) وتمويله من مصادر غير تضخمية

**وفي جانب السياسة النقدية والمصرفية سيتم التركيز على تعزيز فاعلية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية** وتحقيق استقرار نسبي في سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وبناء احتياطي من النقد الأجنبي يحافظ على الجدارة الائتمانية عند حدودها المقبولة

**الأولوية الخامسة إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة من الحرب من خلال** استكمال تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات اللازمة في كل المناطق التي تأثرت بالحرب والصراع وعلىمستوى كل القطاعات الاقتصادية والبدء في إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة المتضررة جراء الأحداث. وخاصة في القطاعات التعليمية والصحية، الطرق، الكهرباء والمياه والصرف الصحية والطرق والنقل والإسكان وفتح مكاتب إعمار للمانحين بالتنسيق مع الحكومة اليمنية وتوسيع القدرة الاستيعابية للبرامج القائمة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع

الأشغال العامة فضلا عن دراسة أنشاء جهاز إعمار اليمن بالاستفادة من أفضل التجارب الإقليمية والدولية.

**الأولوية السادسة: تعزيز صمود القطاع الخاص وزيادة إسهامه في إعادة الأعمار والتعافي من خلال** إعادة بناء المنشآت التي تضررت من الحرب وخاصة المرتبطة بالقطاع الخاص مثل خطوط النقل والموانئ وشبكات الطرق والكهرباء وبناء شراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية وإعادة الأعمار (PPP ودعم المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة ورواد الأعمال وتحسين بيئة الأعمال وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية والإدارية

## أولويات إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي على المستوى القطاعي

**أولويات قطاعات البنية التحتية**

**قطاع الكهرباء والطاقة. إعادة بناء وتأهيل وصيانة منظومة الكهرباء واستعادة توفير خدمة التيار الكهربائي عند مستوياتها قبل الحرب من خلال** إعادة التيار الكهربائي تدريجيا إلى المرافق الحيوية في قطاعات الصحة والتعليم والمياه، استئناف مشروع تطوير شبكة محافظة عدن (نقل وتوزيع) الممول من الصندوق الكويتي، البدء في إعادة إعمار مرافق البنية التحتية، بما في ذلك خطوط النقل ومحطات توليد الكهرباء، تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة (الألواح الشمسية) وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية.

**قطاع الطرق والنقل: بناء وتأهيل الطرق والجسور المتضررة والموانئ وتوفير احتياجات التعافي من خلال** البدء في إعادة بناء وتأهيل الطرق والجسور التي دمرتها الحرب في المدن وخطوط النقل بين المحافظات، إعادة تأهيل وصيانة الطرق الريفية (6,000 كيلو متر) والجسور، اعادة تأهيل وصيانة البنى التحتية المادية لمطارات عدن والحديدة وتعز وصنعاء، وموانئ عدن والمخا والحديدة، إعادة تأهيل قطاع النقل وإعادة بناء المنشآت والموانئ والمطارات التي تعرضت للتدمير

**قطاع الإسكان. إعادة أعمار المساكن التي تضررت من الحرب من خلال** استكمال حصر وتقييم المساكن التي تضررت من الحرب وتصنيفها وفقا لحجم الضرر وأعداد مخططات حضرية للمناطق الأكثر تضررا من الحرب في المدن الرئيسية والبدء في إعادة بناء المساكن المتضررة من الصراع وفق منهجية مرنة تأخذ في الاعتبار التجارب الناجحة السابقة في أعمار المساكن في اليمن وخاصة صندوق أعمار ذمار، صعدة، أبين.

**قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. تعزيز دور قطاع الاتصالات والمعلومات في عملية التنمية من خلال** نشر منظومة للإنترنت الفضائي ثنائي الاتجاه (VAST) لتوفير الاتصال عبر الأقمار الصناعية في حالات الطوارئ لاستخدامها من قبل الحكومة والوكالات الإنسانية ومد كابلات الألياف الضوئية والاستثمار العام في البنية التحتية الأساسية لشبكة الألياف الضوئية المملوكة للدولة وأعداد مشروع قانون الاتصالات ودراسة إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة.

**قطاع المياه والبيئة والصرف الصحي. إعادة بناء المنشئات المتضررة من الحرب واستعادة توفير خدمات المياه والصرف الصحي عند مستوياتها السابقة قبل الحرب** من خلال البدء في إعادة بناء المنشئات المائية والصرف الصحي التي تضررت من الحرب وتوفير موازنة تشغيلية للقطاع ودفع مرتبات الموظفين وأشراك القطاع الخاص والمجتمع المحلي والجمعيات الخيرية في

توفير مياه للشرب في الأحياء والحارات ومناطق النزوح وتنمية مصادر المياه واستخدام حلول الطاقة المتجددة خارج الشبكة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

**أولويات قطاعات التنمية البشرية**

**قطاع التعليم العام. إعادة بناء المنشئات التعليمية المتضررة من الحرب من خلال البدء اعادة بناء** المنشئات التعليمية المتضررة من الحرب وتوفير خدمة التعليم العام بما فيها مناطق النزوح لأبناء النازحين و**تشجيع** المشاركات المجتمعية والقطاع الخاص في دعم العملية التعليمية، تبني حملة عودة الطلاب إلى مدارسهم وتوسيع برامج الدعم مثل الأغذية المدرسية أو التحويلات النقدية المشروطة وخاصة في مناطق النزوح.

**التعليم الفني والتدريب المهني. زيادة إسهام التعليم الفني والتدريب المهني في تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر الوسطية الفنية والمهنية** من خلال إعادة بناء وتأهيل المعاهد الفنية واستحداث برامج للتأهيل المهني للشباب تلبي احتياجات سوق العمل وتشجيع استثمارات القطاع الخاص بالتعليم الفني والمهني وبناء قدرات الكادر التدريسي والإداري لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.

**التعليم العالي. تحسين جودة التعليم العالي بما يلبي احتياجات التنمية وسوق العمل من خلال** إعادة بناء وتأهيل منشئات التعليم العالي التي تضررت من الحرب **و**تطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص وتطوير البرامج الأكاديمية في الكليات العلمية التطبيقية والكليات الإدارية والإنسانية وترشيد الابتعاث.

**قطاع الصحة. إعادة بناء المنشئات الصحية التي تضررت من الحرب واستعادة تقديم الخدمات الصحية عند مستويات مقبولة من خلال** إعادة بناء وتأهيل وإعمار المنشئات والمرافق الصحية التي تضررتً من الحرب وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية وتوسيع نطاق التدخلات المتكاملة لمكافحة الكوليرا وتنفيذ حزمة تدخلات متنوعة في مجال محاربة الأمراض المتوطنة ودعم تسيير الفرق الطبية وخاصة في المناطق والأحياء الفقيرة والمأهولة بالسكان.

**قطاع الحماية الاجتماعية. تعزيز الحماية الاجتماعية وفرص العمل للشباب من** خلال انتظام دفع الإعانات النقدية للفئات الكثر فقرا (1.5مليون حالة) ودعم البنى التحتية لمراكز الأسر المنتجة ومشاريع وإيجاد فرص عمل للشباب وامتصاص البطالة المتزايدة. وتوسيع برامج النقد مقابل العمل لإعادة تأهيل البنية التحتية للمجتمع.

**قطاع الشباب. أشراك الشباب والشابات في التنمية وإعادة الأعمار وبناء السلام من خلال** البدء في إعادة أعمار المنشئات الرياضية التي تضررت من الحرب وتشجيع بنك الأمل والبنوك الأخرى على تقديم تمويلات للمشاريع الصغيرة والأصغر وريادة الأعمال للشباب والشابات وتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة لخلق فرص عمل للشباب والشابات وتفعيل صندوق رعاية النشء والشباب وتنفيذ برامج لحماية الشباب من التطرف والإرهاب والانجرار نحو التعصب المذهبي والطائفي

**قطاع المرأة. زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية** من خلال تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم وخاصة في المناطق الريفية ومناطق النزوح والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم مشاركة المرأة في العمل السياسي وتأهيل ورعاية النساء النازحات وضحايا الحرب وتوفير خدمات الرعاية الصحية

الأولية وخدمات الطوارئ التوليدية للحد من وفيات الأمهات والأطفال وتوفير الحماية للمرأة والطفل بما في ذلك مناطق الحروب والنزوح.

**أولويات القطاعات الإنتاجية**

قطاع الزراعة والأسماك. التخفيف من أزمة انعدام الأمن الغذائي وتحسين سبل المعيشة من خلال إعادة أعمار وتأهيل المؤسسات المحلية والبنى التحتية للقطاع الزراعي والسمكي التي تضررت من الحرب وإنشاء نظام إنذار مبكر لمراقبة المخاطر ومساعدة صغار المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين وتوفير المدخلات الرئيسية ودعم أنظمة الطاقة البديلة (الشمسية) لتشغيل أنظمة الري واستئناف فتح منافذ ومواني التصدر للسلع الزراعية والسمكية

**قطاع النفط والغاز والمعادن. تعافي قطاع النفط والغاز وزيادة إسهامه في الناتج المحلي ودعم الموازنة من خلال** استئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز وإعادة تأهيل وتطوير الحقول النفطية والغازية وحماية المنشئات النفطية والغازية وتامين تصدير النفط والغاز إلى الأسواق الدولية واستئناف عمل مصفاة عدن لإنتاج المشتقات النفطية وتشجيع الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار في استخراج المعادن المتاحة والمجدية اقتصاديا

**قطاع السياحة.** تعزيز دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة. من خلال إعادة بناء المنشئات السياحية التي تضررت من الحرب وتفعيل أداء مجلس الترويج السياحي وتفعيل أداء نشاط الوزارة من العاصمة المؤقتة عدن وتشجيع استثمار القطاع الخاص في مناطق الجذب السكاني

**أولويات قطاع الحكم الرشيد**

**السلطة القضائية. تعزيز استقلالية السلطة القضائية وسيادة القانون من خلال** تفعيل السلطة القضائية بكامل هيئاتها في المناطق التي تحت سيطرة الشرعية واستكمال البنية التحتية اللازمة للسلطة القضائية ومبدأ استقلالية القضاء وسيادة القانون بما يحمي الحريات والحقوق المدنية الشخصية والعامة وحقوق الإنسان. وتنفيذ نظام سير الملف القضائي في المحاكم، ونظام سير الدعوى الجنائية في النيابات العامة.

**الأمن وسيادة القانون. استعادة الاستقرار الأمني ومحاربة الإرهاب من خلال** تنفيذ خطة امنيه واسعة لتثبيت الأمن والاستقرار في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة الشرعية وتوحيد الإدارة الأمنية تحت إدارة امنيه واحدة بوزارة الداخلية وتوفير الحماية الأمنية للمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في اليمن

**الخدمة المدنية والتأمينات. تعزيز البناء المؤسسي وبناء قدرات أجهزة الخدمة المدنية من خلال بناء** وتحديث قاعدة البيانات الوظيفية ومعالجة الاختلالات الوظيفية في كشف الراتب وهيكل الوظيفة العامة **و**تحسين أداء الوزارة ومكاتبها في المحافظات المحررة وتطوير عمل التأمينات وضمان انتظام صرف معاشات المتقاعدين وتامين حصولهم على كافة الحقوق.

**الشؤون القانونية: تحسين جودة الأداء القانوني من خلال** تفعيل دور وزارة الشؤون القانونية في صياغة مشاريع القوانين واللوائح والقرارات والعقود وإصدار الجريدة الرسمية بصورة دورية وبناء قدرات الفريق القانوني للوزارة والمترافعين في قضايا الدولة وتحديث قاعدة المعلومات القانونية وتجميع البيانات ذات الصيغة القانونية وبرمجتها وارشفتها ومراجعة الاتفاقات والمواثيق الدولية المصادق عليها. ومواءمتها مع التشريعات والقوانين الوطنية.

**الحقوق والحريات. تعزيز كرامة الأنسان وحماية الحقوق والحريات الأساسية والدفاع عنها من** خلال تعزيز مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان واحترام ميثاقي الأمم المتحدة والجامعة العربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعمل على إطلاق سراح الأسرى والمختطفين والمعتقلين في سجون الحوثيين والعمل على إغلاق جميع السجون الخاصةواي‌سجون أخرى خارج إطار القانون.

**المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد. تفعيل أنظمة النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال** تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد في المناطق التي تحت سيطرة الشرعية ومحاولة استرداد أموال وممتلكات الدولة وأصولها المنقولة وغير المنقولة التي نهبت وبناء قاعدة بيانات ونظام معلومات للمشتريات والمناقصات **الحكم المحلي (نظام للأقاليم). التهيئة للانتقال إلى نظام الأقاليم من خلال التوعية** بمخرجات الحوار الوطني في جانب تأسيس نظام الأقاليم وأعداد دراسة عن الاحتياجات المادية والبشرية والأدلة التشغيلية للأقاليم وأعاد استراتيجية تهيئة مؤسسات الدولة وفقا لمخرجات الحوار الوطني ودعم السلطة المحلية والمجالس المحلية وتعزيز قدراتها على توفير الخدمات

## الاحتياجات التمويلية والمشاريع

**تتزايد الاحتياجات التمويلية** لتمويل مشاريع البنية التحتية التي تضررت من الحرب والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والخدمي والإنساني والتنموي والتدخلات والبرامج الأخرى ذات الطابع المؤسسي والإداري نظرا لاتساع دائرة الاحتياجات والأولويات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وتعتمد مصادر تمويل المشروعات على التمويل الخارجي من المنح والمساعدات ودعم الدول المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية وخاصة في الأجل القصير والمتوسط حتى تتعافى المالية العامة وتستعيد مواردها المفتتة والمتوقفة بسبب الحرب والصراع.

**أن ظروف الحرب والصراع تجعل الاعتماد** بصورة شبه كلية على التمويل الخارجي في ضوء تدهور الإيرادات العامة وانقسام الإدارة المالية وتفتت الأوعية الضريبية والجمركية وتعرض معظم قطاعات النفط والغاز للتوقف وعجز المالية العامة عن دفع مرتبات موظفي الجهاز الإداري المدني والأمني للدولة وخاصة في المناطق خارج سيطرة الشرعية. وعليه فان مستوى الإنجاز في تنفيذ البرنامج الاستثماري والتدخلات يتوقف على حجم الموارد التي سوف يتلقاه اليمن من أشقائه وأصدقائه ومجتمع المانحين.

**تتراوح تقدير احتياجات التعافي** بحسب تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات للبنك الدولي – المرحلة الثالثة في 16 مدينة فقط و12 قطاعاً حتى أبريل 2018 بين 19-23 مليار دولار. وهذه التقديرات ليست سوى مؤشر أولي للتكلفة المباشرة في بعض القطاعات، غير أن احتساب التكلفة الإجمالية يتطلب تقييم ميداني دقيق لحجم الأضرار بالإضافة إلى تقدير الخسارة الكلية للاقتصاد، وبالتالي قد تتجاوز عشرات المليارات من الدولارات. وفي هذا الصدد قدّر كل من البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حجم التكلفة الكلية وتوصلا إلى نتيجة متقاربة تصل إلى حوالي 90 مليار دولار

## آليات التنفيذ والمراقبة والمتابعة

تتبنى الخطة العديد من آليات التنفيذ المقترحة بحسب طبيعة وحجم المشروعات وبما يتفق أيضا مع تفضيلات الجهة الممولة ومنها: الاستفادة من أُليات التنفيذ القائمة والمتميزة بالكفاءة والشفافية مثل الصندوق الاجتماعي ومشروع الأشغال العامة، وتفعيل آليات تنفيذ المشاريع الحالية الموجودة وأنشاء وحدات تنفيذ جديدة للمشاريع الكبيرة في القطاعات ذات الأولوية مثل الكهرباء والطرق والتعليم والصحة، وفتح مكاتب أعمار أو وكالات أشراف ومتابعة للجهات الممولة بحسب سياستها وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي. التنفيذ المباشر عبر آليات المانح وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات ذات العلاقة، دراسة أنشاء جهاز تنفيذي للإعمار بعد الوصول إلى اتفاق سلام وفق أفضل الممارسات الدولية

تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء-عبر لجنة متابعة مشتركة-القيام بعملية المراقبة والمتابعة لسير تنفيذ خطة الأولويات العاجلة ورفع تقارير إنجاز دورية لمجلس الوزراء.

# الجزء الأول: التطورات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

## أولاً: التطورات الاقتصادية الكلية:

### 1. انكماش النمو الاقتصادي

شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشا غير مسبوقا بلغت نسبته حوالي 46.1 % خلال الفترة خلال 2015-2018. وقدرت تكلفة الفرصة الضائعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بحوالي 49.8 مليار دولار نتيجة للوضع العام الهائج ونتيجة للحرب والصراع حيث تراجعت كثيراً من الأنشطة الاقتصادية وخاصة في القطاع الزراعي والصناعي وقطاع النقل بسبب أزمة المشتقات النفطية، فضلاً عن تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية، بالإضافة إلى تلاحق الأزمات العاصفة بالنشاط الاقتصادي، وعلى رأسها استمرار أزمة المشتقات النفطية وأزمة الجهاز المصرفي وأزمة سعر الصرف وأزمة الغذاء وخروج الاستثمار الأجنبي ونزوح الاستثمار الخاص المحلي إلى خارج اليمن، بالإضافة إلى توقف إنتاج وتصدير النفط وتراجع قدرة القطاعات الإنتاجية على الإنتاج.

**جدول(1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 2011-2018**

| 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *0.8 | 10.0- | 14.6- | 30.5- | 10.6- | 3.6 | 2.2 | 15.1- |

**المصدر. الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية2016 وتوقعات وزارة التخطيط والتعاون الدولي. * توقعات صندوق النقد الدولي.**

وبحسب التقديرات المحدثة لبيانات الحسابات القومية، قدّر الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 46.1% نقطة مئوية خلال 2015-2018. وقدرت تكلفة الفرصة الضائعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بحوالي 49.8 مليار دولار خلال الفترة 2015-2018. الجدير بالذكر أن دراسة حديثة قام بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة توصلت إلى تقدير للخسائر الاقتصادية بحوالي 88.8 مليار دولار في حال توقف الحرب في عام 2019.

لقد أدى تراجع وانكماش النشاط الاقتصادي إلى سلسلة من التداعيات والتدهور في المؤشرات الاقتصادية، حيث انكمش متوسط دخل الفرد من 1247 دولار في عام 2014 إلى 485 دولار في عام 2017، وتدهورت مستوى المعيشة لغالبية السكان، كما فقد مئات الألاف من العاملين

وظائفهم وتوقف دفع المرتبات من الربع الأخير من عام 2016، لموظفي الخدمة المدنية وخاصة في المناطق التي ليست تحت سيطرة الشرعية

### 2. تفاقم أزمة المالية العامة:

تواجه المالية العامة وضعا صعباً غير مسبوق نتيجة للظروف الاستثنائية التي يمر بها اليمن ، وخاصة منذ عام 2014، حيث ارتفع العجز إلى حوالي 15% من الناتج في عام 2016 وانقسمت الإدارة المالية وتفتت الأوعية الضريبية وتراجعت الضرائب بحوالي 22% ،21.5% عامي 2015،2016 ، كما توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز وتراجعت عائداته بنسبة 95% وتم تجميد البرنامج الاستثماري ، كما تم توجيه جزء من الموارد من قبل الحوثيين نحو اقتصاد الحرب تحت مسمى المجهود الحربي ، فضلا عن الاقتراض من البنك المركزي واستهلاك احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي إلى أن وصلت إلى العجز التام عن دفع المرتبات من النصف الثاني من عام 2016 وسداد الالتزامات الخارجية، وبالتالي تفاقمت أزمة المرتبات وأزمة السيولة معا، ولعل أبرز مؤشرات ازمه الموازنة

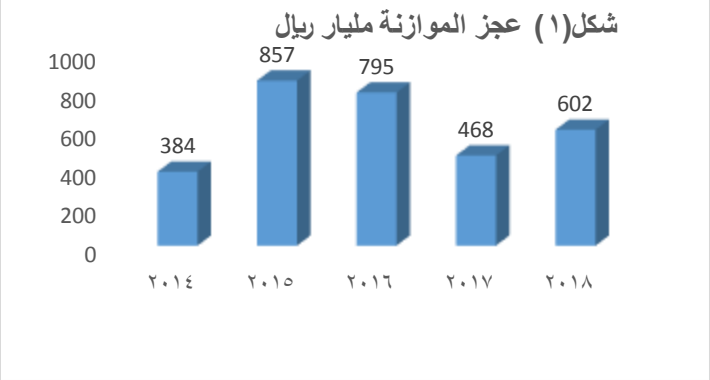


- تفاقم عجز الموازنة العامة الذي بلغ 857،795 مليار ريال في خلال عامي 2015،016 على الترتيب بحسب بيانات صندوق النقد الدولي بسبب تراجع الإيرادات الضريبية وتوقف إيرادات صادرات النفط والغاز وتعليق دعم المانحين للموازنة العامة.
- لم تتمكن الموازنة من الوفاء بوظائفها التنموية والاجتماعية والإنسانية. ومنذ أغسطس 2016، واجهت المالية العامة عجزاً في تغطية مرتبات موظفي الدولة (المقدر عددهم بـ 1.25 مليون موظف) وفق موازنة 2014.
- تقدر المتطلبات الشهرية للمرتبات وفوائد الدين المحلي بحوالي 115 مليار ريال.

### 3. تدهور واستنزاف احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي

حافظ البنك المركزي في السنوات الماضية على مستويات مقبولة من الاحتياطات الخارجية من العملة الصعبة حتى 2015. وقد ساهمت عائدات صادرات النفط والغاز والدعم الخارجي بما فيها الوديعة السعودية في عام 2012 (مليار دولار) في بناء ذلك المستوى من الاحتياطيات. ثم تدهورت الاحتياطيات على نحو حاد حيث وتراجعت من 5.4 مليار دولار في عام 2015م إلى 1.5مليار دولار في عام 2016م، وإلى حوالي نصف مليار دولار (0.5) في عام 2017م، أي أن البنك المركزي في صنعاء الخاضع

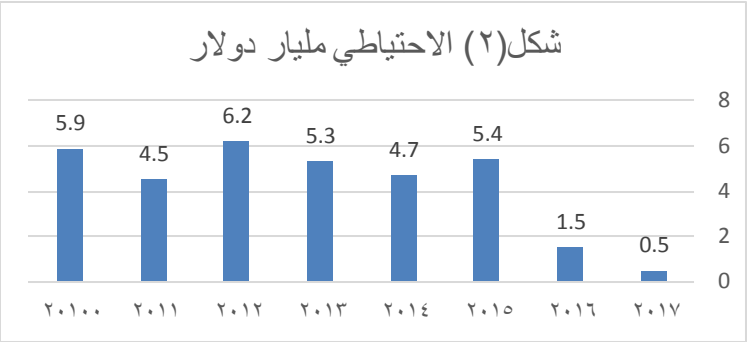


لسيطرة الحوثيين قد فقد حوالي 91% من الاحتياطي –قبل صدور قرار نقل مقر البنك المركزي إلى عدن- وتعرضت الجدارة الائتمانية للاقتصاد للضياع، وأصيب البنك المركزي بالعجز التام، حيث توقف عن سداد الالتزامات الخارجية، كما توقف عن فتح اعتمادات مستنديةٍ لتمويل الواردات بما فيها الواردات من المشتقات النفطية، فضلا عن عجزه عن التدخل في سوق الصرف لتوفير احتياجات السوق من النقد الأجنبي. ولا توجد بيانات متاحه عن كيفية استنزاف الاحتياطي وأوجه استخدامه من قبل إدارة البنك المركزي في صنعاء، ألا أنها في التحليل النهائي تعتبر إدارة غير رشيدة لم تتحسب للمخاطر والتداعيات الناتجة عن تبديد الاحتياطي والوصول به إلى مستويات متدنية وغير أمنه.

وقد تجلت أبرز تلك التداعيات في تدهور العملة الوطنية، كما تصاعدت معدلات التضخم وانتعشت الأسواق السوداء للمشتقات النفطية. ولم يكن لليمن بد من البحث عن وديعة عاجلة لوقف تدهور سعر الصرف، حيث حصل في عام 2018 م على وديعة بمبلغ اثنين مليار دولار من المملكة العربية السعودية لوقف التدهور في سعر صرف العملة الوطنية وتعزيز موقف الاحتياطي الخارجي من النقد الأجنبي، فضلا عن منحة إضافية بمائتين مليون دولار ومنحة عينية من المشتقات من المازوت والديزل للكهرباء بقيمة ستين مليون دولار شهرياً.

### 4. نقل البنك المركزي إلى عدن وأزمة السيولة في الجهاز المصرفي

بدأ البنك المركزي يزاول عمله في العاصمة المؤقتة عدن بموجب القرار الرئاسي في سبتمبر 2016 من وضعية هشة يفتقر فيها إلى الكثير من المتطلبات والبنى التحتية والبشرية التي تمكنه من ممارسة دورة بكفاءة وفاعلية،

وقد جاء قرار نقل البنك المركزي إلى عدن متأخر نسبيا، أي بعد أن وصل إلى مرحلة حرجة حيث استهلك أرصدة الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي اليمني من (5.4) مليار دولار في سبتمبر 2014م إلى أقل من ($600) مليون دولار أمريكي في مايو 2016م، كما أستنفد المخزون النقدي من العملة الوطنية، فضلا عن عجزه عن الوفاء بالتزاماته الخارجية تجاه الدائنين منذ مايو 2016م

وقد أثار هذا القرار جدلاً كبيراً في الداخل والخارج ومعارضة شديده من بعض الأطراف الإقليمية والدولية، إلا إنه من المهم الإشارة إلى إن البنك المركزي -رغم مرور أكثر من سنتين على قرار النقل-قد نجح جزئيا في تفعيل الحسابات الخارجية للبنك بعد تفعيل منظومة سويفت في عدن في أبريل 2017م. كما قام البنك المركزي اليمني بطباعة أوراق البنكنوت قدرت بأربعمائة مليار ريال لسد احتياجات الاقتصاد من العملة الوطنية ولايزال يستكمل بنيته التحتية وتفعيل وظائفه الأخرى. غير أن البنك المركزي في صنعاء ظل يعمل بصورة منفصلة دون الامتثال لإدارة البنك في عدن، الأمر الذي خلق حالة من الانقسام في إدارة البنك ونطاق عملياته وإشرافه على البنوك

الجدير بالذكر أن الجهاز المصرفي-قبل نقل البنك المركزي إلى عدن-، قد تعرض في النصف الثاني من عام 2016 لأزمة سيولة نقدية غير مسبوقة هي الأسوأ في تاريخه النقدي. تجلت مظاهرها في قصور احتياطيات البنك المركزي من الأوراق النقدية عن الوفاء باحتياجات الاقتصاد وعجز الجهاز المصرفي عن الوفاء بطلبات العملاء من المودعين للسحب من ودائعهم والمقترضين من الحصول على حاجتهم من السيولة، كما تجلت أيضا في عجز الموازنة العامة عن تغطية النفقات العامة بما فيها دفع الأجور والمرتبات. وقد ساهم في اهتزاز الثقة بالجهاز المصرفي وتفاقم مشكلة السيولة تعقيدات المشهد السياسي والاقتصادي وتشظي الإدارة المالية والنقدية وعزوف رجال الأعمال والأفراد عن الإيداع في البنوك والقيام بسحب كمية كبيرة من السيولة (الودائع) والاحتفاظ بها خارج البنوك ، خاصة بعد قيام البنك المركزي بوضع سقوف وقيود على السحب من الأرصدة النقدية، كما فاقم من أزمة السيولة لدى الجهاز المصرفي عدم قدرة البنوك على

استخدام أصولها النقدية لدى البنك المركزي في صنعاء والتي تصل إلى حوالي 59% في شكل ودائع واحتياطي قانوني واستثمارات في أوراق نقدية ومالية حكومية، فضلاً عن أن 38% من إجمالي قروض وسلفيات البنوك التجارية والإسلامية المقدمة للقطاع الخاص معرضة لخطر عدم السيولة.

### 5. تدهور متسارع في القوة الشرائية للعملة الوطنية (سعر الصرف)

شهد سعر الصرف في اليمن استقراراً نسبياً خلال السنوات الماضية وحتى 2014م، حيث استقر عند 215 ريال /دولار مدعوما باحتياطي سنوي متوسط من النقد الأجنبي يصل إلى حوالي 5.4 مليار دولار، ثم تعرض سعر صرف العملة الوطنية لصدمات وتقلبات عنيفة أفضت إلى اختلال التوازن النقدي وفقدت العملة الوطنية جزءاً من قوتها الشرائية، ففي عام 2015 م بلغ معدل التدهور في سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار حوالي 7.3%، كما زاد الوضع سواءً وتدهوراً، حيث تضاءلت قدرة البنك المركزي بأدواته النقدية على وقف التدهور المتسارع في سعر الصرف، فلم تعد تجدي السياسات الاحترازية وسياسات تحديد مجالات لاستخدامات النقد الأجنبي ووضع قيود على التحويلات إلى الخارج، كما لم تعد تفيد سياسات تحديد سعر صرف رسمي عند 250 ريال/دولار لكبح جماح التدهور في سعر الصرف، حيث تدهور في عامي 2016 و2017 بمعدلات بلغت 24.5%، 28.6 % على الترتيب، كما استمر التدهور في سعر صرف العملة الوطنية في النصف الأول من عام 2018 م ،حيث بلغ معدل التدهور حوالي 31.5%. وإجمالا بلغ التدهور التراكمي حوالي 126%. وقد ترتب على هذا التدهور في قيمة العملة ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتأكل القوة الشرائية لدخول الأفراد وتدهور مريع في مستوى معيشة المجتمع وظهور أزمة إنسانية حادة. لقد تجمعت عدة عوامل اقتصادية وسياسة وأمنية ونفسية تسببت في تدهور سعر صرف العملة الوطنية، فالأزمة التي يعيشها اليمن بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية وأجواء الصراع والحرب ولدت أجواء تشاؤمية كثيفة عن مستقبل الاستثمار والتنمية في اليمن ، وبالتالي حولت كثير من الشركات الوطنية الكبيرة جزءً من نشاطها الاستثماري إلى الخارج ، بالإضافة إلى توقف الشركات الأجنبية العاملة في اليمن في قطاع النفط والغاز وسحب نشاطها وتوقف إنتاج وتصدير النفط والغاز ، وتعليق المساعدات والمنح بالإضافة إلى الأفراط في الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة ودفع المرتبات.

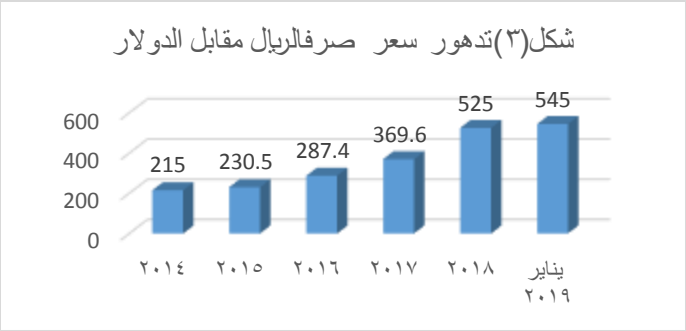

## ثانياً: التطورات الاجتماعية والإنسانية:

### 1. ارتفاع معدلات لفقر والبطالة:

وصلت نسبة الفقر بحسب نتائج مسح ميزانية الأسرة 2014 م إلى 48.5%من حجم السكان يتوزعون بين 59% في الريف و23% في الحضر. ثم قفزت نسبة الفقر في عام 2016 م إلى حوالي 78% من حجم السكان. أما البطالة فكانت قد وصلت بين الشباب في عام 2010 م إلى حوالي 56% وبالتالي، فإن تنامي هذه الظاهرة بهذا المستوى المقلق لا يعكس حجم التداعيات والأثار السلبية على مستقبل التنمية البشرية ومستوى معيشة السكان وإنما أيضا تنسحب أثارة على زعزعة الاستقرار والسلام الاجتماعي والسكينة العامة في المجتمع وتوفير بيئة خصبة لنشؤ التطرف والإرهاب والجريمة.

لقد ساهمت الظروف الاستثنائية التي يمر بها اليمن في زيادة تفاقم هذه الظاهرة والدفع بشريحة من السكان نحو المأساة الإنسانية، حيث تواجه 32% من المديريات خطر الاقتراب من المجاعة. من ناحية أخرى فقد مئات الألاف من الأفراد مصدر دخلها الوحيد نتيجة تسريح القطاع الخاص لحوالي 50% من العمالة، كما توقف دفع المرتبات والأجور لحوالي مليون ومائتين وخمسين ألفاً من موظفي الحكومة والقطاع العام وخاصة في المناطق التي ليست تحت سيطرة الشرعية، بالإضافة إلى توقف دفع التحويلات النقدية منذ ثلاث سنوات للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية لحوالي مليون وخمسمائة ألف حاله.

### 2. تفاقم انعدام الأمن الغذائي وأتساع نطاقه جغرافيا وسكانيا:

إن مؤشرات انعدام الأمن الغذائي أخذة في التزايد ووصلت إلى مستويات مقلقة، حيث تشير التقديرات إلى حوالي 17,8 مليون إنسان يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة عامة، أي أن 65% من الأسر لا يستطيعون -بدرجات متفاوتة-الحصول على غذاء كافي. ووفقاً لتقرير الجوع العالمي الصادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) لعام 2016، يصنف اليمن ضمن أفقر 10 دول من أصل 104 دولة في العالم.

وتقف وراء تفاقم انعدام الأمن الغذائي مجموعة من العوامل ومن أبرزها: ارتفاع الأسعار بصورة عامة، وخاصة أسعار الغذاء والوقود والمياه والدواء، وتأكل الدخول الحقيقية نتيجة لذلك وفقدان مئات الألاف من العمالة الدائمة والمؤقتة لأعمالهم في القطاع الخاص، فضلاً عن حركة النزوح الداخلي والخارجي القسري وغياب آليات الحماية الاجتماعية الحكومية والمجتمعية للسكان الأشد فقراً وتضررا.

من ناحية أخرى يصنف اليمن ضمن أسوء 7 دول على خارطة سوء التغذية في العالم، حيث أظهرت نتائج التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية المنفذ في 18 محافظة في نوفمبر 2016م إلى أن مؤشر سوء التغذية الحاد (الهزال) في ثلاث محافظات (الحديدة وحضرموت وأبين) قد وصل إلى عتبة الطوارئ (15%) وأن سوء التغذية المزمن (التقزم) قد وصل إلى حوالي 40% في 12 محافظة من أصل 18 محافظة شملها المسح.

### 3. تدهور حاد في منظومة الخدمات الاجتماعية الأساسية:

تعرضت قطاعات الخدمات الاجتماعية الأساسية للتدمير في منشئاتها وبنيتها التحتية نتيجة اتساع دائرة الحرب والصراع، وبالتالي تدهورت قدرتها على تقديم الخدمات للمجتمع، بما فيها المنشآت التعليمية والصحية والمياه والكهرباء والنقل والطرقات، وخاصة في مناطق المواجهات العسكرية. حيث تراوح إجمالي الأضرار بين 27% (النقل) إلى 31% (المياه والصرف الصحي).

كما تراجع مستوى عمل المرافق الخدمية في العديد من القطاعات ليس نتيجة الأضرار المادية فحسب بل أيضاً عوامل أخرى مثل القدرة المؤسسية وتوفر الموظفين ودفع المرتبات وتوفر الكهرباء. وفيما يتعلق بالوضع التشغيلي، فان قطاع الطاقة هو الأكثر تضرراً، حيث لا يعمل سوى 12% من المرافق في المستويات العادية رغم الأضرار المادية المحدودة نسبياً. فهناك أكثر من 61% من مرافق الطاقة لا تعمل على الإطلاق، وهذا يعود إلى حد كبير بسبب نقص الوقود.

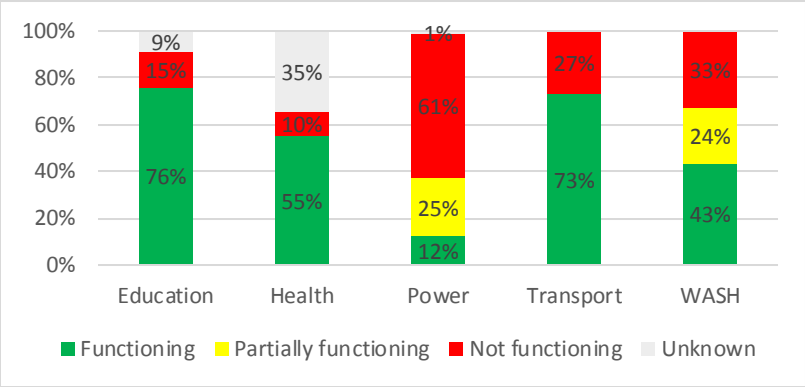


### 4. تفاقم الأزمة الإنسانية وتزايد الاحتياجات الإنسانية:

عصفت باليمن أزمة إنسانية حادة طالت شريحة واسعة من السكان، فهناك حوالي 22 مليون نسمة يحتاجون إلى مساعده إنسانية منهم 17 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتتخذ الأزمة الإنسانية أبعادا مختلفة، فمن ناحية هناك أكثر من ثلاثة ملايين نازح داخلي فقدوا أصولهم الإنتاجية وسبل معيشتهم م ويعيشون أوضاعا صعبة حيث يفتقرون إلى الحاجات الأساسية من الطعام والسكن والمأوى والدواء، ومن ناحية ثانية خلفت الحرب الجارية قتلى (شهداء) وجرحى فضلا عن اسر الشهداء والمخفيين والمختطفين.

كما امتدت الأزمة الإنسانية إلى شريحة جديدة قوامها 1.2 مليون نسمة نتيجة توقف دفع المرتبات والأجور لموظفي الجهاز الإداري للدولة منذ النصف الثاني من عام 2016 وخاصة في المناطق التي ليست تحت سيطرة الشرعية، حيث يمثل مصدر الدخل الرئيسي وربما الوحيد، الأمر الذي انعكس بصورة حادة في تدهور مستوى معيشتها وضاقت بها سبل المعيشة الكريمة ولم تعد قادرة على الوفاء باحتياجات الطعام وسلع الأمن الغذائي، كما ساهم ارتفاع الأسعار بما فيها أسعار المشتقات النفطية وتدهور قيمة العملة الوطنية وتدهور الخدمات الأساسية كل ذلك كان له انعكاساته في تردي الوضع المعيشي و الإنساني للسكان بصورة عامة.

| جدول(2) خطة الاستجابة الإنسانية (مليار دولار) للأمم المتحدة | | |
|---|---|---|
| 2017 | 2018 | 2019 |
| 2.1 | 2.9 | 4.0 |

ولمواجهة الوضع الإنساني أطلقت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية في عام 2017 و2018، ويجري كما يقوم مركز الملك سلمان بجهود إغاثية وإنسانية كبيرة، فضلا عن عدد من المنظمات المحلية والدولية.

## المحور الثاني: أولويات إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي على المستوى الكلي

تركز خطة الأولويات العاجلة على استعادة منظومة الخدمات الأساسية وتحقيق التعافي والاستقرار الاقتصادي وقطاعات الحكم الرشيد، فضلا عن إعادة بناء المؤسسات الحكومية والمنشئات التي تأثرت بالحرب لتقوم بدرورها في توفير الخدمات الأساسية وعلى رأسها خدمات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء والأمن والعدالة. من خلال حزمة من التدخلات والبرامج في الجوانب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وهي أولويات بطبيعتها تمهد الطريق للانتقال إلى مرحلة السلام والاستقرار والنمو. فيما يلي أبرز تلك الأولويات:

**الأولوية الأولى: استعادة الدولة وتفعيل مؤسساتها واستعادة الاستقرار الأمني والسياسي**

**الهدف العام: تعزيز تواجد الدولة في المناطق تحت سيطرة الشرعية**

**الأهداف الفرعية**

1. تفعيل المؤسسات التنفيذية والتشريعية وأجهزة الدولة المختلفة في المناطق المحررة
2. تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في المناطق تحت سيطرة الشرعية
3. تثبيت سلطة القانون في مختلف مؤسسات الدولة

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- تواجد مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية في العاصمة المؤقتة عدن ومزاولة عملها من الداخل اليمني
- العمل على إعادة بناء القدرات المؤسسية والبشرية لأجهزة الخدمة المدنية
- تهيئة البيئة المناسبة لتمكين أجهزة الدولة من مباشرة مهامها من العاصمة المؤقتة عدن
- تفعيل الأجهزة الأمنية في تامين الأمن للمجتمع وحماية المنشئات الحكومية
- تفعيل أداء السلطة التشريعية التشريعي والرقابة على الأداء الحكومي. ومزاولة عملها من الداخل اليمني
- تعزيز دور المساءلة والمحاسبة ومحاربة الفساد والظواهر السلبية في العمل الإداري والمالي الحكومي.
- ضمان الرقابة والمساءلة في تحصيل وإنفاق الموارد وأيدعاها في البنك المركزي وتجسيد الشفافية في نشر ذلك في تقارير دورية على الموقع الإلكتروني
- تدريب وتأهيل الموارد البشرية ورفع مهارتها الإدارية والتخطيطية.

**الأولوية الثانية: تلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات المتضررة من الصراع.**

**الهدف العام: توفير الاحتياجات الأساسية المنقذة للحياة والمعززة لسبل المعيشة وتوفير فرص الحماية للفئات الفقيرة والمتضررة من الصراع.**

**الأهداف الفرعية**

1. توفير الاحتياجات الإنسانية الضرورية المنقذة للحياة والمعززة للكرامة
2. توفير سبل المعيشة للفئات التي فقدت أصولها ومصادر دخلها في مختلف مناطق النزوح
3. بناء قدرات المؤسسات المحلية العاملة في المجال الإنساني وتعزيز صمودها

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- توفير الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية والأدوية ومياه الشرب للفئات الفقيرة والمتضررة من الحرب في مناطق النزوح أو المناطق التي ترتفع فيها نسبة انعدام الأمن الغذائي.
- دعم برامج سبل المعيشة وخلق فرص عمل مدرة للدخل للشباب والمرأة وأولئك الذين فقدوا أعمالهم ودعم ريادة الأعمال.
- إعطاء أولوية للتحويلات النقدية للفئات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية (1.5مليون حالة) وصرف التحويلات النقدية بصورة منتظمة.
- كفالة أسر الشهداء ومعالجة الجرحى والمصابين من الحرب وتأمين احتياجاتهم الأساسية.
- انتظام دفع مرتبات موظفي الدولة من القطاع المدني والأمني والعسكري.
- استكمال حصر الأضرار والبدء في معالجة الأضرار الإنسانية وإعادة الإعمار للمناطق والفئات المتضررة من الأحداث.
- دعم الأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بإنتاج الغذاء ذو القيمة الغذائية العالية وخاصة في المناطق الريفية.
- تشجيع عودة التحاق الطلاب الذين انقطعوا عن الدراسة بسبب النزوح أو الذين انخرطوا في جبهات القتال بالمدارس والجامعات وتأهيلهم نفسيا واجتماعيا.
- ربط التدخلات الإغاثية بأهداف متوسطة وطويلة الأجل تساعد على تقوية التأهيل المبكر والسريع للمجتمعات والأفراد.

**الأولوية الثالثة: استعادة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان**

**الهدف العام: الوصول بالخدمات الأساسية للسكان الى مستوياتها قبل الحرب**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- البدء في إعادة بناء وتأهيل المنشئات المزودة للمجتمع بالخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والمياه والبيئة والصحة والتعليم
- توفير المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي وإزالة الاختناقات في تسويقها
- توفير خدمات الرعاية الصحية في المراكز الطبية المختلفة
- توفير المياه النظيفة عبر الشبكة العامة للمياه والوسائل البديلة وتوفير خزانات مياه الشرب النظيفة في مناطق النزوح والإيواء
- استعادة توفير التيار الكهربائي للسكان بصورة تدريجية ودعم استخدام الطاقة البديلة
- تعزيز قدرات السلطة المحلية على تطوير بدائل لتوصيل الخدمات للتجمعات السكانية
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المحلي للمساهمة في توفير الخدمات

**الأولوية الرابعة: استعادة الاستقرار والتعافي الاقتصادي الكلي**
**النمو الاقتصادي: الهدف العام: تعافي النشاط الاقتصادي وتحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام**

**الأهداف الفرعية**

1. استئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز إلى مستوياته قبل الحرب
2. تحقيق نمو موجب في القطاعات غير النفطية

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- تسريع استيعاب الموارد المتاحة لتمويل المشروعات من المانحين وخاصة من الصناديق الإقليمية
- استئناف نشاط مصفاة عدن لتكرير النفط وتوفير المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي
- استئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز من الحقول الحالية وإعادة تأهيل وتطوير الحقول النفطية والغازية التي تضررت بسبب الصراع القائم
- البدء في إعادة أعمار البنية التحتية التي تأثرت بالحرب وحشد موارد تمويلات كافية من المانحين الإقليميين والدوليين.

- توفير الوصول إلي ألية لتمويل الواردات على نطاق أوسع لتحفيز الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة
- تعزيز القدرات التشغيلية للمؤسسات الحكومية من خلال توفير موازنة تشغيلية للمؤسسات وانتظام دفع المرتبات لموظفي الدولة
- دعم برنامج التحويلات النقدية ونفقات تشغيل الخدمات الاجتماعية الأساسية
- منح تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص لتعزيز صموده واستعادة دورة في النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تبني مشاريع كثيفة العمالة – النقد مقابل العمل –لامتصاص البطالة وإيجاد فرص عمل عبر الصندوق الاجتماعي ومشروع الأشغال العامة.

**جدول(3) الناتج المحلي الإجمالي**

| البيان / العام | 2016 | 2017 | *2018 | *2019 | *2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلى الإجمالي الجاري (مليون ريال) | 5316938 | 5190032 | 5852879 | 6394095 | 7078263 |
| الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (مليون ريال) | 1315199 | 1184179 | 1193402 | 1218464 | 1248925 |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري % | -7.2 | -2.4 | 12.8 | 9.2 | 10.7 |
| نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي % | -14.6 | -10.0 | 0.8 | 2.1 | 2.5 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومي، * توقعات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية.

## ب-المالية العامة

**الهدف العام: استعادة فاعلية السياسة المالية**

**الأهداف الفرعية**

1. رفع نسبة تحصيل الإيرادات العامة إلى مستوياتها قبل الحرب
2. استعادة القدرات المؤسسية والمعلوماتية ورفع كفاءة الإدارة المالية
3. تخفيض العجز إلى مستويات أًمنه (5%) وتمويله من مصادر غير تضخمية

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- تعزيز قدرات الإدارة المالية على تحصيل وتنمية الموارد السيادية وتوريد ها الى خزينة الدولة.
- إعادة مراجعة أولويات الانفاق العام الجاري بحيث يركز على أولوية دفع المرتبات والأجور لموظفي الدولة وتوفير مخصصات للنفقات التشغيلية لتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية.
- السعي لدى المانحين لتوفير دعم مباشر للموازنة العامة للدولة لتغطية العجز
- مراجعة اولوية البرنامج الاستثماري وخاصة المشاريع الممولة من المانحين

- إعطاء أولوية لإعادة الإعمار والمشاريع قيد التنفيذ ومعالجة أوضاع المتعثر منها
- استكمال توفير متطلبات البنية التحتية والبشرية والمعلوماتية اللازمة لعمل المالية العامة في عدن وبناء قدراتها ورفدها بالخبرات من الفروع الأخرى
- تمويل العجز من مصادر غير تضخمية ويقتصر على تمويل النفقات الاستثمارية

**ج-السياسة النقدية والمصرفية**

**الهدف العام: تعزيز فاعلية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية**

**الأهداف الفرعية**

1. رفع كفاءة البنك المركزي في القيام بوظائفه الأساسية
2. تحقيق استقرار نسبي في سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية
3. بناء احتياطي من النقد الأجنبي يحافظ على الجدارة الائتمانية عند حدودها المقبولة

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- استكمال توفير متطلبات البنية التحتية والبشرية والمعلوماتية اللازمة لعمل البنكوربط كافة فروع البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى بالمركز الرئيسي.
- تنفيذ حزمة إجراءات بناء الثقة وخاصة توحيد إدارة البنك المركزي تحت قيادة البنك المركزي في عدن
- تفعيل أدوات الدين العام (اذون الخزانة، الصكوك الإسلامية.) كأداة لتنظيم السيولة وتمويل عجز الموازنة
- تعزيز الرقابة على شركات الصرافة والبنوك بما يضمن منع المضاربة في سوق الصرف الأجنبي، والحد من التدهور في سعر صرف العملة الوطنية
- بناء احتياطات من النقد الأجنبي كافية لتعزز الجدارة الائتمانية وتمكنيه من التدخل في سوق النقد الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر الصرف
- السيطرة على معدل نمو السيولة بما يتسق مع متطلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي والحاجة للسيولة.

**د. القطاع الخارجي:**

**الهدف العام: تخفيض عجز ميزان المدفوعات إلى مستويات مقبولة**

**الأهداف الفرعية**

1. الحفاظ على عائدات المغتربين عند مستوياتها قبل الحرب
2. الحافظ على عائدات الصادرات النفطية والغازية عند مستوى 70% من مستواها قبل الحرب
3. زيادة دعم المانحين من المنح والمساعدات

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- استئناف تصدير النفط والغاز من حقول الإنتاج وتطوير الحقول التي تأثرت من الحرب
- تشجيع الشركات الأجنبية للعودة إلى اليمن وتوفير متطلبات الحماية الأمنية
- السعي لدى المملكة لمعالجة مشاكل المغتربين وتسهيل عمليات التحويل عبر البنوك وشركات الصرافة
- توسيع دائرة التواصل مع المانحين لدعم برامج إعادة الأعمار
- التفاوض مع المانحين لرفع التعليق على التعهدات السابقة من شركاء التنمية
- فتح قنوات للصادرات السلعية إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي
- تأهيل ميناء عدن لزيادة حركة المبادلات التجارية وخدمات الترانزيت للسفن

**الأولوية الخامسة إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة من الحرب**

**الهدف العام: إعادة أعمار البنى التحتية التي تضررت من الحرب ورفع كفاءتها التشغيلية**

**السياسات والتدخلات الأولوية**

- استكمال تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات اللازمة في كل المناطق التي تأثرت بالحرب والصراع وعلى مستوى كل القطاعات الاقتصادية التي لحقت به أضرار وخسائر اقتصادية وبحيث يغطي الفترة الزمنية من بداية الصراع حتى الوصل إلى اتفاقية سلام مستدام.
- البدء في إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة المتضررة جراء الأحداث. وخاصة في القطاعات التعليمية والصحية، الطرق، الكهرباء والمياه والصرف الصحية والطرق والنقل والإسكان. مع الأخذ في الاعتبار تقييم الأثر البيئي عند التنفيذ.
- فتح مكاتب إعمار للمانحين بالتنسيق مع الحكومة اليمنية لتجاوز الإجراءات الحكومية الروتينية المطولة.
- توسيع القدرة الاستيعابية للبرامج القائمة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.
- دراسة أنشاء جهاز إعمار اليمن بالاستفادة من أفضل التجارب الإقليمية والدولية.
- أجراء تقييم بيئي شامل لتحديد حجم الأضرار التي لحقت بالبيئية الطبيعية جراء الحرب

**الأولوية السادسة: تعزيز صمود القطاع الخاص وزيادة إسهامه في إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي**

**الهدف: دعم تعافي القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في إعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- دعم تعافي القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادية والمشغل الأكبر للعمالة والمزود الأساسي للسلع والخدمات.
- إعادة بناء المنشآت التي تضررت من الحرب وخاصة المرتبطة بالقطاع الخاص مثل خطوط النقل والموانئ وشبكات الطرق والكهرباء.
- بناء شــراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشــاريع البنية التحتية وإعادة الأعمار (PPP)
- إلغاء كل أشكال الالتزامات المالية غير القانونية
- إتاحة التمويل للقطاع الخاص لاستيراد السلع الأساسية واستئناف التمويل للقطاع الخاص بصورة عامة
- دعم المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة ورواد الأعمال لإعادة بناء أصولها وتقديم مساعدة مالية وفنية لرواد الأعمال الشباب والشابات
- دعم صغار المزارعين والصيادين ومنتجي الثروة الحيوانية المتضررة من الحرب.
- تحسين بيئة الأعمال وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية والإدارية

## المحور الثالث: أولويات إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي على المستوى القطاعي

تركز الأولويات القطاعية في الأجل القصير على إعادة بناء وترميم المنشئات والبنى التحتية لقطاعات البنية التحتية التي تأثرت بالحرب بصورة مباشرة أو غير مباشرة وخاصة قطاع الكهرباء والطاقة والطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي، وكذا استعادة قدراتها التشغيلية والبشرية والمؤسسية لتكون قادرة على تزويد المجتمع بالخدمات الأساسية والتي من شانها تعزيز وظائف الدولة الاجتماعية والوفاء بها.

### أولويات قطاعات البنية التحتية

#### 1. قطاع الكهرباء والطاقة

**الهدف: إعادة بناء وتأهيل وصيانة منظومة الكهرباء واستعادة توفير خدمة التيار الكهربائي عند مستوياتها قبل الحرب.**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- إعادة التيار الكهربائي تدريجيا إلى المرافق الحيوية في قطاعات الصحة والتعليم والمياه.
- استئناف مشروع تطوير شبكة محافظة عدن (نقل وتوزيع) الممول من الصندوق الكويتي.
- البدء في إعادة إعمار مرافق البنية التحتية، بما في ذلك خطوط النقل ومحطات توليد الكهرباء وإيجاد قدرة ذات سعة كبير لأنظمة الطاقة المتجددة.
- إعادة تأهيل محطات التوليد بما فيها إعادة تأهيل محطة الحسوة ومحطة لودر وإعادة بناء الأجزاء التي تضررت من الصراع في أبراج الكهرباء وخطوط النقل ومحطات التحويل
- تنفيذ مشروع خط التصريف مارب (2) الخط الرئيسي عدن ذمار
- تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة (الألواح الشمسية) للأغراض المنزلية واستخراج المياه والأغراض الإنتاجية والخدمية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية.
- استكمال بناء محطة مأرب2 الغازية ودخولها الخدمة لسد العجز في انتاج الكهرباء وتقليل الاعتماد على شراء الطاقة.
- تحسن وتطوير آلية تحصيل سداد فواتير استهلاك الكهرباء وتحصيل المستحقات المتأخرة بما في ذلك أصحاب المديونيات الكبيرة.

| جدول(4) تكاليف الأضرار واحتياجات التعافي في قطاع الكهرباء والطاقة | | | |
|---|---|---|---|
| البيان | تكاليف الأضرار في 16 مدينة | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لسنتين 2019-2020 (مليون دولار) | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لمدة خمس سنوات 2019-2023 (مليون دولار) |
| إجمالي إعادة إعمار البنية التحتية (عادة تأهيل محطات التوليد وشبكة النقل والتوزيع والتحكم) | 640.1 | 448 | 1,117 |
| إجمالي استعادة تقديم الخدمات | | 616 | 1,546 |
| الإجمالي | 640.1 | 1126 | 2,663 |

## 2-قطاع الطرق والنقل

**الهدف: بناء وتأهيل الطرق والجسور المتضررة والموانئ وتوفير احتياجات التعافي السياسات والإجراءات والتدخلات**

- البدء في إعادة بناء وتأهيل الطرق والجسور التي دمرتها الحرب في المدن وخطوط النقل بين المحافظات
- إعادة تأهيل وصيانة الطرق الريفية (6,000 كيلو متر) والجسور باستخدام الآليات كثيفة العمالة بما يؤدي إلى زيادة فرص العمل للشباب في المناطق الريفية.
- إعادة تأهيل وصيانة البنى التحتية المادية لمطارات عدن والحديدة وتعز وصنعاء، وموانئ عدن والمخا والحديدة.
- تأهيل مقاولين محليين من ذوي الكفاءة وتعزيز قدرات الشركات المحلية للاستشارات الهندسية للقيام بدورها فيما يتعلق بأعمال إعادة الإعمار في قطاع النقل البري.
- تشجيع العقود المجتمعية في صيانة الطرق الريفية واستخدام المنشآت الصغيرة بهدف إيجاد أكبر قدر من فرص العمل للشباب في المناطق الريفية.
- صيانة وتطوير معدات السلامة الجوية والأجهزة والبرمجيات.
- إجراء مراجعة مؤسسية لقطاع الطيران والقطاع البحري لتحسين عمليات و هياكل إدارة المطارات والموانئ.
- إعادة تأهيل قطاع النقل وإعادة بناء المنشآت والموانئ والمطارات التي تعرضت للتدمير
- إعادة تأهيل الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد ومؤسسات الموانئ والهيئة العامة للشؤون البحرية وشركة أحواض السفن.

| جدول(5) تكاليف الأضرار واحتياجات التعافي لقطاع الأشغال والنقل | | | |
|---|---|---|---|
| البيان | تكاليف الأضرار في 16 مدينة | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لسنتين 2019-2020 (مليون دولار) | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لمدة خمس سنوات 2019-2023 (مليون دولار) |
| إجمالي إعادة إعمار البنية التحتية | 1,353.1 | 1136.6 | 1,894.4 |
| إجمالي استعادة تقديم الخدمات | | 91 | 151.6 |
| الإجمالي | 1,353.1 | 1227.6 | 2,045.9 |

## 3-قطاع الإسكان

**الهدف العام: إعادة أعمار المساكن التي تضررت من الحرب وتعافي قطاع الإسكان**

**السياسات والتدخلات:**

- استكمال حصر وتقييم المساكن التي تضررت من الحرب وتصنيفها وفق حجم الضرر
- أعداد مخططات حضرية للمناطق الأكثر تضررا من الحرب في المدن الرئيسية.
- البدء في إعادة بناء المساكن المتضررة من الصراع وفق منهجية مرنة تأخذ في الاعتبار التجارب الناجحة السابقة في أعمار المساكن في اليمن وخاصة صندوق أعمار ذمار، صعدة، أبين، ...
- توفير الخدمات المرتبطة بالإسكان بما فيها خدمات البنية التحتية وتوفير المياه النقية والإنارة والبيئة.
- استكمال مشاريع الإسكان لذوي الدخل المحدود المتوقفة نتيجة الحرب في عدد من المدن

| جدول(6) تكاليف الأضرار واحتياجات التعافي لقطاع الإسكان | |
|---|---|
| البيـــــــــــــــــــان | المبلغ بالمليون دولار |
| تكاليف الإضرار في 16 مدينة | 5444 |
| احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لسنتين 2019-2020 (مليون دولار) | 3264 |
| احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لمدة خمس سنوات 2019-2023 (مليون دولار) | 8162 |

## 3- قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

**الهدف: تعزيز دور قطاع الاتصالات والمعلومات في عملية التنمية**

**السياسات والإجراءات والتدخلات**

- نشر منظومة للإنترنت الفضائي ثنائي الاتجاه (VAST) لتوفير الاتصال عبر الأقمار الصناعية في حالات الطوارئ لاستخدامها من قبل الحكومة والوكالات الإنسانية.
- مد كابلات الألياف الضوئية إلى جانب أي مرافق أساسية جديدة يمكنها حمل كابلات الألياف البصرية -الطرق وشبكات الكهرباء والسكك الحديدية وما إلى ذلك

- الاستثمار العام في البنية التحتية الأساسية لشبكة الألياف الضوئية المملوكة للدولة.
- أعداد مشروع قانون الاتصالات ودراسة إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة.

| جدول(7) تكاليف الأضرار واحتياجات التعافي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات | | | |
|---|---|---|---|
| البيان | تكاليف الأضرار في 16 مدينة | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لسنتين 2019-2020 (مليون دولار) | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لخمس سنوات 2019-2023 (مليون دولار) |
| إجمالي إعادة إعمار البنية التحتية | 2.3 | 2.7 | 4.1 |
| إجمالي استعادة تقديم الخدمات | | 0.2 | 0.5 |
| الإجمالي | 2.3 | 2.9 | 4.6 |

## 4- قطاع المياه والبيئة والصرف الصحي

**الهدف: إعادة بناء المنشئات المتضررة من الحرب واستعادة توفير خدمات المياه والصرف الصحي عند مستوياتها السابقة قبل الحرب**

**السياسات والتدخلات والبرامج:**

- البدء في إعادة بناء المنشئات المائية والصرف الصحي التي تضررت من الحرب
- توفير موازنة تشغيلية للقطاع ودفع مرتبات الموظفين
- تقوية الأطر المؤسسية للمؤسسات المائية وأشراك القطاع الخاص والمجتمع المحلي والجمعيات الخيرية في توفير مياه للشرب في الأحياء والحارات ومناطق النزوح.
- إعادة هيكلة قطاع المياه وصيانة الشبكة العامة وتنمية مصادر المياه.
- تأمين الوقود اللازم لتشغيل المرافق مثل محطات الضخ ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والآبار.
- استخدام حلول الطاقة المتجددة خارج الشبكة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بشكل أفضل.
- استبدال المعدات والآلات المستخدمة في تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، يجب شراء المعدات وقطع الغيار وإعادة تركيب العدادات نظراً لتعرضها للتدمير أو التلف.
- تعزيز قدرات مؤسسات قطاع المياه والصرف الصحي لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي ومستوى توفرها.
- تعزيز الأطر المؤسسية للعمل البيئي ورفع قدرات الهيئة العامة للبيئة

| جدول(8) تكاليف الأضرار واحتياجات التعافي لقطاع المياه والبيئة والصرف الصحي | | | |
|---|---|---|---|
| البيان | تكاليف الأضرار في 16 مدينة | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لسنتين 2019-2020 (مليون دولار) | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لمدة خمس سنوات 2019-2023 (مليون دولار) |
| إجمالي تكاليف إعادة إعمار البنية التحتية | 262.3 | 183.6 | 459.0 |
| تكاليف الاضرار (النفايات الصلبة) | 8.35 | 8.35 | 16.00 |
| إجمالي تكاليف استعادة تقديم الخدمات | | 134.3 | 335.8 |
| الإجمالي | 270.7 | 326.3 | 810.8 |

## أولويات قطاعات التنمية البشرية

### 1. قطاع التعليم

**أولا: قطاع التعليم العام**

**الهدف العام: إعادة بناء المنشئات التعليمية المتضررة من الحرب وتوفير التعليم العام**

**الأهداف الفرعية**

1. بناء المنشئات التعليمية المتضررة من الحرب
2. توفير خدمة التعليم العام بما فيها مناطق النزوح لأبناء النازحين
3. رفع نسبة الالتحاق إلى المستوى السابق للحرب

**السياسات والإجراءات والتدخلات**

- البدء في إعادة بناء وترميم وتأهيل المدارس التي تضررت كليا أو جزئيا من الحرب بما في ذلك المدارس التي استخدمت كثكنات عسكرية أو مأوى للنازحين.
- طباعة وتوزيع الكتاب المدرسي وأدلة المعلم ودعم المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي
- تشجيع المشاركات المجتمعية والقطاع الخاص في دعم العملية التعليمية.
- تبني حملة عودة الطلاب إلى مدارسهم وتوسيع برامج الدعم مثل الأغذية المدرسية أو التحويلات النقدية المشروطة وخاصة في مناطق النزوح.
- دفع مرتبات العاملين بقطاع التعليم بصورة منتظمة حتى يتمكن المعلمون من أداء واجبهم التدريسي
- توفير فرص التعلم التعويضي للأطفال الذين تسربوا من النظام التعليمي بسبب الصراع
- رفع معدل الالتحاق بالطفولة المبكرة ورياض الأطفال على المستوى الوطني.
- تعزيز القدرات المؤسسية للوزارة بما في ذلك تحسين إدارة نظم المعلومات في الإدارة التعليمية لمساعدة الوزارة في جمع وإدارة البيانات التعليمية ومراقبة التقدم المحرز.

| جدول9) تكاليف الأضرار واحتياجات التعافي لقطاع التعليم العام | | | |
|---|---|---|---|
| البيان | تكاليف الأضرار في 16 مدينة | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لسنتين 2019-2020 (مليون دولار) | احتياجات التعافي وإعادة الاعمار في 16 مدينة لمدة خمس سنوات 2019-2023 (مليون دولار) |
| إجمالي إعادة إعمار البنية التحتية | 180.1 | 122.2 | 306.1 |
| إجمالي استعادة تقديم الخدمات | | 74 | 184.9 |
| الإجمالي | 180.1 | 198.2 | 491.0 |

## ثانيا: التعليم الفني والتدريب المهني

**الهدف: زيادة إسهام التعليم الفني والتدريب المهني في تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر الوسطية الفنية والمهنية**

### السياسات والتدخلات ذات الأولوية:

- إعادة بناء وتأهيل المعاهد الفنية التي تضررت من الحرب
- استحداث برامج للتأهيل المهني للشباب تلبي احتياجات سوق العمل
- تنفيذ برامج للتمكين المهني للمرأة العاطلة العمل والمتسربات من التعليم العام
- تنفيذ برامج سبل المعيشة للشباب والشابات
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالتعليم الفني والمهني.
- بناء قدرات الكادر التدريسي والإداري لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني

| جدول(10) تكاليف الأضرار واحتياجات التعافي للتعليم الفني والتدريب المهني | |
|---|---|
| البيان | المبلغ بالمليون دولار |
| إجمالي تكاليف الأضرار في المؤسسات التدريبية | 25 |
| إجمالي استعادة تقديم الخدمة (إعادة تأهيل وتجهيز) | 15 |
| الإجمالي | 40 |

**ثالثا: التعليم العالي**

**الهـدف: تحسين جودة التعليم العالي بما يلبي احتياجات التنمية وسوق العمل**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**:

- إعادة بناء وتأهيل منشئات التعليم العالي التي تضررت من الحرب
- تطبيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص
- تطوير البرامج الأكاديمية في الكليات العلمية التطبيقية والكليات الإدارية والإنسانية

## 2. قطاع الصحة

| جدول(10) تكاليف الأضرار واحتياجات التعافي لقطاع الصحة | | | |
|---|---|---|---|
| البيان | تكاليف الأضرار في 16 مدينة | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لسنتين 2019-2020 (مليون دولار) | احتياجات التعافي وإعادة الأعمار في 16 مدينة لمدة خمس سنوات 2019-2023 (مليون دولار |
| إجمالي إعادة إعمار البنية التحتية | 665.1 | 465.6 | 1,164.0 |
| إجمالي استعادة تقديم الخدمات | | 93.2 | 232.8 |
| الإجمالي | 665.1 | 558.8 | 1,396.7 |

**الهدف: إعادة بناء المنشئات الصحية التي تضررت من الحرب واستعادة تقديم الخدمات الصحية عند مستوياتها قبل الحرب**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- إعادة بناء وتأهيل وإعمار المنشئات والمرافق الصحية التي تضررت كلياً أو جزئياً من الحرب
- تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية على مستوى مراكز الرعاية الصحية الأولية وخاصة بالنسبة للمرضى الذين يسعون للحصول على العلاج للأمراض المزمنة.
- تعزيز قدرة العاملين الصحيين وتعزيز استعداد القطاع الصحي على مواجهة الأوبئة لاستعادة تقديم الخدمات في اليمن.

توسيع نطاق التدخلات المتكاملة لمكافحة الكوليرا.

- تنفيذ حزمة تدخلات متنوعة في مجال محاربة الأمراض المتوطنة والسيارة ومعالجة المياه والصرف الصحي لمنع انتشار وباء الكوليرا.
- توفير عيادات متنقلة ودعم تسـيير الفرق الطبية وخاصـة في المناطق والأحياء الفقيرة والمأهولة بالسكان.

## 3. قطاع الحماية الاجتماعية

**الهدف العام: تعزيز الحماية الاجتماعية وفرص العمل للشباب**

**الأهداف الفرعية**

1. تقديم إعانات نقدية للفئات الكثر فقرا (1.5مليون حالة) دعم الفئات الفقيرة في المجتمع.
2. دعم البنى التحتية لمراكز الأسر المنتجة ومشاريع إيجاد فرص عمل للشباب وامتصاص البطالة المتزايدة.

**السياسات والتدخلات ذات الألوية**

- انتظام دفع التحويلات النقدية للفئات المستهدفة (1.5 مليون مستفيد) في إطار صندوق الرعاية الاجتماعية
- توسيع برامج النقد مقابل العمل لإعادة تأهيل البنية التحتية للمجتمع.
- توسيع الدعم الفني والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق الوظائف وحمايتها.
- دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية وتوسيع نطاق تدخلاته

| جدول(11) احتياجات التعافي وإعادة الإعمار –أقطاع الحماية الاجتماعية على مدى خمس سنوات | | | |
|---|---|---|---|
| | التمويل السنوي المطلوب (مليار ريال) | المدى القصير (1 سنة) (مليون دولار أمريكي) | الإجمالي (على مدى 5 سنوات) (مليون دولار) |
| **شبكات الأمان الاجتماعي** | | | |
| **صندوق الرعاية الاجتماعية -التحويلات النقدية غير المشروطة** | **186.8** | **415** | **2,070** |
| **الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD)** | | **240** | **1,200** |
| **تكاليف عمليات الصندوق الاجتماعي وصندوق الرعاية الاجتماعية، وإصلاح الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الخاصة بهما، بما في ذلك المكاتب** | | **20** | **100** |
| **الإجمالي شبكات الأمان الاجتماعي** | | **675** | **3,370** |
| **المعاشات** | | | |
| **العجز السنوي في مدفوعات معاشات المتقاعدين من الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات** | **28.8** | **64** | **320** |
| **المدفوعات السنوية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية [أ]** | **5.3** | **12** | **60** |
| **مستحقات 50,860 من المتقاعدين ممن لم يحصلوا على رواتبهم منذ عام 2016م ونسبة الزيادة في التغطية للفترة من 2016 إلى 2020م** | **2.4** | **101.6** | **508** |
| **مجموع المعاشات** | | **177.6** | **888** |
| **المجموع (باستثناء الرواتب غير المدفوعة لموظفي الخدمة المدنية والوظائف المفقودة في القطاع الخاص)** | | **852.6** | **4,260** |

*المصدر*: تقديرات البنك الدولي.

ملاحظة: تفترض التقديرات أن الفجوات التمويلية ستكون ثابتة بالقيمة الحقيقية خلال السنوات الخمس.

[أ] 11,114 متقاعد × 12 شهر × 40,000 ريال يمني ((انظر وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2017، "برامج الحماية الاجتماعية في اليمن").

- غير متاح.

## 5- قطاع الشباب

**الهدف: أشراك الشباب والشابات في التنمية وإعادة الأعمار وبناء السلام**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية.**

- البدء في إعادة أعمار المنشئات الرياضية التي تضررت من الحرب
- تشجيع بنك الأمل والبنوك الأخرى على تقديم تمويلات للمشاريع الصغيرة والأصغر وريادة الأعمال للشباب والشابات
- تنفيذ مشاريع كثيفة العمالة لخلق فرص عمل للشباب والشابات
- تفعيل صندوق رعاية النشء والشباب لبناء قدرات الشباب وتنمية مواهبهم الإبداعية
- تنفيذ برامج لحماية الشباب من التطرف والإرهاب والانجرار نحو التعصب المذهبي والطائفي
- رعاية الموهوبين والمخترعين وأصحاب القدرات الإبداعية
- أشراك الشباب في الحياة السياسية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة الأعمار وبناء السلام .

## 6- قطاع المرأة

**الهدف العام: زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية.**

- تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم وخاصة في المناطق الريفية ومناطق النزوح
- دعم مراكز الأسر المنتجة ومساعدتهن في الحصول على فرص عمل
- دعم المشاريع الصغيرة والأصغر للمرأة اليمنية وتشجيع بنوك التمويل الأصغر لتقديم الإقراض لمشاريع الشباب والمرأة.
- زيادة تمثيل النساء في المواقع القيادية التنفيذية والقضائية والدبلوماسية بحسب مقررات مخرجات الحوار الوطني.
- الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي
- دعم مشاركة المرأة في العمل السياسي والحزبي
- تأهيل ورعاية النساء النازحات وضحايا الحرب واللاتي فقدن عائلهن
- تحسين فرص التحاق الفتيات بالتعليم الفني والمهني والتعليم الجامعي.
- توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات الطوارئ التوليدية للحد من وفيات الأمهات والأطفال.
- توفير الحماية للمرأة والطفل بما في ذلك مناطق الحروب والنزوح.

## أولويات القطاعات الإنتاجية

### 1- قطاع الزراعة والأسماك -الأمن الغذائي

**الهدف العام: التخفيف من أزمة انعدام الأمن الغذائي وتحسين سبل المعيشة**

**السياسات والتدخلات ذات الألوية**

- إعادة أعمار وتأهيل المؤسسات المحلية والبنى التحتية للقطاع الزراعي والسمكي التي تضررت من الحرب.
- إنشاء نظام إنذار مبكر لمراقبة المخاطر ومنعها أو التخفيف من آثارها على الأمن الغذائي والتغذية.
- مساعدة صغار المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين المتضررين وتوفير المدخلات الرئيسية.
- مساعدة الصيادين وإعادة بناء الأصول (القوارب، مراكز الصيد) للعاملين في محال الاصطياد السمكي.
- دعم أنظمة الطاقة البديلة (الشمسية) لتشغيل أنظمة الري.
- استئناف فتح منافذ وموانى التصدر للسلع الزراعية والسمكية
- تحسين فرص حصول المزارعين والمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة على التمويل.
- تشغيل مراكز الأنزال السمكي في المناطق تحت سيطرة الشرعية
- دعم مراكز الأبحاث ومختبرات الجودة للحفاظ على جودة الأسماك ومعاييرها الصحية.
- تعزيز القدرات المؤسسية وبناء القدرات للعاملين في القطاع الزراعي والسمكي

### 2- قطاع النفط والغاز والمعادن

**الهدف: تعافي قطاع النفط والغاز وزيادة إسهامه في الناتج المحلي ودعم الموازنة**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- استئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز وإعادة تأهيل وتطوير الحقول النفطية والغازية
- حماية المنشئات النفطية والغازية وتامين تصدير النفط والغاز إلى الأسواق الدولية.
- استئناف عمل مصفاة عدن لإنتاج المشتقات النفطية للحد من الحاجة إلى العملة الصعبة لاستيراد المشتقات النفطية.
- تشجيع عودة الشركات الأجنبية العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز وتهيئة الظروف الملائمة لعملها وخاصة الظروف الأمنية
- تشجيع الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار في استخراج المعادن المتاحة والمجدية اقتصاديا والقيام بالمسوحات والبحوث الجيولوجية
- تشجيع القطاع الخاص على الصناعة التي تعتمد على المواد الخام المحلية

### 3- قطاع السياحة:

**الهدف**: تفعيل تعزيز دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة.

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية:**

- إعادة بناء المنشئات السياحية التي تضررت من الحرب
- تفعيل أداء مجلس الترويج السياحي وتحصيل الرسوم القانونية
- تفعيل أداء نشاط الوزارة من العاصمة المؤقتة عدن
- تشجيع استثمار القطاع الخاص في مناطق الجذب السكاني

## أولويات قطاع الحكم الرشيد

### 1- السلطة القضائية

**الهدف العام: تعزيز استقلالية السلطة القضائية وسيادة القانون.**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- تفعيل السلطة القضائية بكامل هيئاتها في المناطق التي تحت سيطرة الشرعية
- استكمال البنية التحتية اللازمة للسلطة القضائية
- تعزيز مبدأ استقلالية القضاء وسيادة القانون بما يحمي الحريات والحقوق المدنية الشخصية والعامة وحقوق الإنسان.
- تطبيق معايير صارمة وشفافة في اختيار أعضاء السلطة القضائية ونقلهم وترقيتهم وأحالتهم إلى التقاعد (محاكم، نياباتـ مجلس القضاء)
- تنفيذ نظام سير الملف القضائي في المحاكم، ونظام سير الدعوى الجنائية في النيابات العامة.

### 2- الأمن وسيادة القانون

**الهدف: استعادة الاستقرار الأمني ومحاربة الإرهاب**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية :-**

- تنفيذ خطة امنيه واسعة لتثبيت الأمن والاستقرار في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة الشرعية
- توحيد الإدارة الأمنية تحت إدارة امنيه واحدة بوزارة الداخلية
- رفع قدرات الأجهزة الأمنية والعسكرية في محاربة الإرهاب والتطرف وإقلاق السكينة العامة
- توفير الحماية الأمنية للمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في اليمن

### 3- الخدمة المدنية والتأمينات

**الهدف العام: تعزيز البناء المؤسسي وبناء قدرات أجهزة الخدمة المدنية**

**الأهداف الفرعية**

- تحديث بيانات موظفي الدولة
- رفع كفاءة أداء وزارة الخدمة المدنية
- تقديم الخدمات الحكومية الميسرة
- رفع كفاءة تقديم الخدمات التأمينية للمؤمن عليهم

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- بناء وتحديث قاعدة البيانات الوظيفية
- معالجة الاختلالات الوظيفية في كشف الراتب وهيكل الوظيفة العامة
- تحسين أداء الوزارة ومكاتبها في المحافظات المحررة وإدارة الموارد البشرية في وحدات الخدمة المدنية
- تعزيز فاعلية أداء الوزارة لاستيعاب مخرجات الحوار الوطني
- تفعيل دور المعهد الوطني للعلوم الإدارية في بناء قدرات الجهاز الإداري للدولة.
- تطوير عمل التأمينات وضمان انتظام صرف معاشات المتقاعدين وتامين حصولهم على كافة الحقوق.

### 4- الشؤون القانونية:

**الهدف: تحسين جودة الأداء القانوني**

**السياسات والتدخلات ذات الأولوية**

- تفعيل دور وزارة الشؤون القانونية في صياغة مشاريع القوانين واللوائح والقرارات والعقود وإصدار الجريدة الرسمية بصورة دورية
- بناء قدرات الفريق القانوني للوزارة والمترافعين في قضايا الدولة
- تحديث قاعدة المعلومات القانونية وتجميع البيانات ذات الصيغة القانونية وبرمجتها وارشفتها.
- مراجعة الاتفاقات والمواثيق الدولية المصادق عليها. ومواءمتها مع التشريعات والقوانين الوطنية.

### 5- الحقوق والحريات

**الهدف العام: تعزيز كرامة الأنسان وحماية الحقوق والحريات الأساسية والدفاع عنها**

**السياسات والتدخلات والبرامج.**

- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان
- احترام ميثاقي الأمم المتحدة والجامعة العربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الموقعة عليها اليمن بما لا يخالف الدستور
- العمل على إطلاق سراح الأسرى والمختطفين والمعتقلين في سجون الحوثيين
- العمل على إغلاق جميع السجون الخاصة واي سجون أخرى خارج اطار القانون
- تفعيل مركز المعلومات لحقوق الإنسان وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن حالاتووضع حقوق الإنسان.
- رفع تقارير درية عن حالة الحقوق والحريات وعرضها على مجلس حقوق الأنسان
- رصد ومتابعة انتهاكات حقوق الأنسان والاعتداء على الأموال والأعراض والمؤسسات العامة والخاصة ودور العبادة ومؤسسات التعليم وتجنيد الأطفال
- العمل على عدم تسييس التعليم والوظيفة العامة ودور العبادة

### 6- المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد

**الهدف: تفعيل أنظمة النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.**

**السياسات والتدخلات والبرامج**

- تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد في المناطق التي تحت سيطرة الشرعية
- استرداد أموال وممتلكات الدولة وأصولها المنقولة وغير المنقولة التي نهبت
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للرقابة على المناقصات والمزايدات.
- بناء قاعدة بيانات ونظام معلومات للمشتريات والمناقصات، وموقع الهيئة على شبكة الأنترنت.
- اعتماد مبادئ الشفافية في إبرام المعاهدات والاتفاقيات والصفقات والمناقصات

## 7- الحكم المحلي (نظام للأقاليم)

**الهدف: التهيئة للانتقال إلى نظام الأقاليم السياسات والتدخلات ذات الأولوية.**

- التوعية بمخرجات الحوار الوطني في جانب تأسيس نظام الأقاليم
- أعداد دراسة عن الاحتياجات المادية والبشرية والأدلة التشغيلية للأقاليم
- أعاد استراتيجية تهيئة مؤسسات الدولة وفقا لمخرجات الحوار الوطني
- دعم السلطة المحلية والمجالس المحلية وتعزيز قدراتها على توفير الخدمات وإعادة الأعمار
- تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية وترسيخ مبادئ وأسس الحكم الرشيد

## المحور الرابع: الاحتياجات التمويلية والمشاريع

تتزايد الاحتياجات التمويلية لتمويل مشاريع البنية التحتية التي تضررت من الحرب والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والخدمي والإنساني والتنموي والتدخلات والبرامج الأخرى ذات الطابع المؤسسي والإداري نظرا لاتساع دائرة الاحتياجات والأولويات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وتعتمد مصادر تمويل المشروعات على التمويل الخارجي من المنح والمساعدات ودعم الدول المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية وخاصة في الأجل القصير والمتوسط حتى تتعافى المالية العامة وتستعيد مواردها المفتتة والمتوقفة بسبب الحرب والصراع .

ويشتمل البرنامج الاستثماري على حزمة المشاريع والتدخلات ذات الأولوية التي تحقق بدرجة أساسية إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية التي تضررت من الحرب واستعادة الخدمات الأساسية وتحقيق التعافي الاقتصادي وانتشال الاقتصاد من دائرة الانكماش والركود إلى دائرة النمو ودفع محركات النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص للإسهام في إعادة البناء والأعمار والنمو الاقتصادي.

لقد تم أعداد المشاريع والبرامج والتدخلات بالاستناد إلى عدد من الاعتبارات وفي ضوء عدد المقتضيات التي تتطلبها طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد المنهك والمدمر في أجزاء واسعة من جوانبه وقطاعاته.

1. التركيز على أولوية إعادة بناء وترميم وتأهيل قطاعات البنية التحتية التي تضررت من الحرب بالاعتماد على نتائج تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات التي قام بها البنك الدولي بالتنسيق مع الحكومة اليمنية ووفق نتائج المسوحات والتقييمات التي تعدها الجهات الحكومية.
2. إعطاء قطاعات الخدمات الأساسية والتنمية البشرية أولوية مطلقة باعتبارها قطاعات أكثر ارتباطا باحتياجات الناس وأكثر تأثيرا في التخفيف من وطئه الأزمة الإنسانية وتفضي إلى استعادة الدولة لوظائفها الاجتماعية والخدمية.
3. إعطاء أولوية للمشاريع التي يتوفر لها تمويل من التعهدات السابقة من المانحين الإقليميين والدوليين.

4. الأخذ في الاعتبار الأولويات التي قد تولدها تطورات الوضع الميداني الناتجة عن المواجهات العسكرية بسبب استمرار الحرب والصراع وتجدد المواجهات وما تجره من تدمير وأضرار مادية واقتصادية
5. تظل حجم الفجوة التمويلية مفتوحة ومتزايدة للأسباب انفه الذكر، بالإضافة إلى أن ثمة قطاعات ومناطق تضررت من الحرب لم يتم تقدير الأضرار فيها وتحديد احتياجاتها من برامج التعافي

ومن نافلة القول أن ظروف الحرب والصراع تجعل الاعتماد بصورة شبه كلية على التمويل الخارجي-كما أسلفنا -لاسيما في ضوء تدهور الإيرادات العامة وانقسام الإدارة المالية وتفتت الأوعية الضريبية والجمركية وتعرض معظم قطاعات النفط والغاز للتوقف وعجز المالية العامة عن دفع مرتبات موظفي الجهاز الإداري المدني والأمني للدولة وخاصة في المناطق خارج سيطرة الشرعية. وعليه فان مستوى الإنجاز في تنفيذ البرنامج الاستثماري والتدخلات يتوقف على حجم الموارد التي سوف يتلقاه اليمن من أشقائه وأصدقائه ومجتمع المانحين.

**أ- مشاريع يتوفر لها تمويل من تعهدات سابقة**

هناك عدد من المشاريع التي يتوفر لها تمويل محلي وأجنبي من التعهدات السابقة في قطاعات البنية التحتية والحماية الاجتماعية ويجري برمجتها والمضي في تنفيذها في عام 2019 (انظر الملحق). ومن الواضح بحسب الجدول أدناه فان الأولويات القطاعية تركزت في ثلاثة قطاعات هي قطاع الكهرباء والحماية الاجتماعية والطرق والتي استحوذت على 92% من التمويل وبنسب متفاوتة (35%،39%،18%) على الترتيب، بينما لم يتجاوز نصيب بقية القطاعات عن 8%.

| جدول120) مشاريع ممولة من تعهدات سابقة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| م | القطاع | المقترح لعام 2019 (مليون ريال) | | | ملاحظات |
| | | تمويل محلي | تمويل خارجي | الإجمالي | الأهمية النسبية |
| 1 | الكهرباء والطاقة | 79,248 | 21,500 | 100,748 | 0.35 |
| 2 | الأشغال العامة والطرق وإعادة الأعمار | 30,580 | 20,500 | 51,080 | 0.18 |
| 3 | المياه والبيئة | 40 | 9,000 | 9,040 | 0.03 |
| 4 | الزراعة والري | 32 | 3,000 | 3,032 | 0.01 |
| 5 | الثروة السمكية | 8 | 1,000 | 1,008 | 0.00 |
| 6 | الصحة العامة والسكان | 12 | 5,000 | 5,012 | 0.02 |
| 7 | التعليم العالي | 52 | 1,000 | 1,052 | 0.004 |
| 8 | لتعليم الفني والتدريب المهني | 14 | 3,500 | 3,514 | 0.01 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 9 | النقل والاتصالات | 8 | 500 | 508 | 0.002 |
| 10 | الحماية الاجتماعية | 3,190 | 107,000 | 110,190 | 0.39 |
| 11 | الإدارة الحكومية | 66 | 0 | 66 | 0.00 |
| | الإجمالي العام | 113,250 | 172,000 | 285,250 | 1.00 |

### ب- الاحتياجات التمويلية لمشاريع وبرامج إعادة الأعمار والتعافي ذات الفجوة التمويلية

تتمثل الاحتياجات التمويلية المطلوبة في تكاليف إعادة أعمار البني التحتية للقطاعات التي تضررت من الحرب وتكاليف استعادة الخدمات في تلك القطاعات إلى العودة بمستوى الخدمات إلى مستواها السابق قبل الحرب، أي في عام 2015.[1] وبالنظر إلى تقدير احتياجات التعافي بحسب تقديرات تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات للبنك الدولي –المرحلة الثالثة نقم الملاحظات الأتية:

- اشتمل تقدير احتياجات التعافي على 16 مدينة و12 قطاعاً حتى أبريل 2018 وبالتالي لم يشمل بقية القطاعات والمناطق التي تضررت من الحرب كما لم يشمل التقدير الأضرار التي حدثت خلال الفترة من مايو 2018 وحتى كتابة هذه الخطة في فبراير 2019. وبحسب بيانات الجدول فقد بلغت احتياجات التعافي حوالي 23 مليار دولار.
- تضمنت تقدير احتياجات التعافي على تقديرات منخفضة (19 مليار) وتقديرات متوسطة (23 مليار) وقد أخذت الخطة بالتقديرات المتوسطة تحوطا لأخطاء التقدير المتحفظ ونظرا لاستخدام أدوات في التقدير لا تتسم بالتقدير الدقيق القائم على النزول الميداني.

شكل(٤)الاحتياجات التمويلية بحسب القطاع

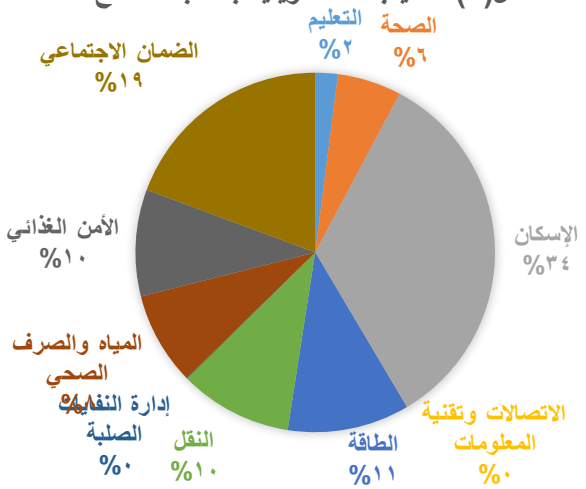


[1] احتياجات إعادة الإعمار في مختلف القطاعات تشمل تكاليف إعادة اعمار البنى التحتية التي تضررت من الحرب بالأسعار الحالية، مع الأخذ في الاعتبار معدل التضخم وأقساط الضمان والتأمين، فضلاً عن عامل "إعادة الإعمار بشكل أفضل". وتراعي احتياجات التعافي الجوانب غير المادية مثل التوظيف والمعدات والمواد اللازمة لتوفير الخدمات بنفس المستوى الذي كانت عليه قبل الصراع.

- هذه التقديرات ليست سوى مؤشر أولي للتكلفة المباشرة في بعض القطاعات، غير أن احتساب التكلفة الإجمالية يتطلب تقييم ميداني دقيق لحجم الأضرار بالإضافة إلى تقدير الخسارة الكلية للاقتصاد، وبالتالي قد تتجاوز عشرات المليارات من الدولارات. وفي هذا الصدد قدّر كل من البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حجم التكلفة الكلية وتوصلا إلى نتيجة متقاربة تصل إلى حوالي 90 مليون دولار
- بلغت الاحتياجات التمويلية في القطاعات الخمسة الأكثر تضرراً والأعلى احتياجاً حوالي 84% من حجم الاحتياج، وهي قطاع الإسكان 34%، وقطاع الضمان الاجتماعي 19%، وقطاع الكهرباء والطاقة 11%، وكل من قطاع النقل والأمن الغذائي 10% لكل منهما.

## المحور الخامس آليات التنفيذ والمراقبة والمتابعة

لضمان السرعة في التنفيذ والكفاءة في الإنجاز فانه من المهم تصميم آليات تنفيذ مبتكرة تتميز بالكفاءة والشفافية وتتجنب البيروقراطية والتطويل في الإجراءات، فان الخطة تتبنى العديد من آليات التنفيذ بحسب طبيعة وحجم المشروعات وبما يتفق أيضا مع الجهة الممولة. ويأتي على راس تلك الأليات الاتي:

1. الاستفادة من أُليات التنفيذ القائمة والمتميزة بالكفاءة والشفافية مثل الصندوق الاجتماعي ومشروع الأشغال العامة ويمكن توسيع الطاقة الاستيعابية لهما.
2. تفعيل آليات تنفيذ المشاريع الحالية الموجودة في عدد من الجهات الحكومية وتعزيز قدراتها التشغيلية والمؤسسية والبشرية
3. أنشاء وحدات تنفيذ جديدة للمشاريع الكبيرة في القطاعات ذات الأولوية مثل الكهرباء والطرق والتعليم والصحة.
4. فتح مكاتب أعمار أو وكالات أشراف ومتابعة للجهات الممولة بحسب سياستها وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
5. التنفيذ المباشر عبر آليات المانح وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات ذات العلاقة
6. التنفيذ عبر الجهات الحكومية واللجنة العليا للمناقصات على المستوى المركزي واللامركزي.
7. أنشاء جهاز تنفيذي للإعمار بعد الوصول إلى اتفاق سلام وانتهاء الصراع وفق أفضل الممارسات الدولية
8. كما تتولى الحكومة عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء القيام بعملية المراقبة والمتابعة لسير تنفيذ خطة الأولويات العاجلة ورفع تقارير إنجاز دورية لمجلس الوزراء.

| جدول(13) الاحتياجات التمويلية للتعافي على مستوى المدينة (16 مدينة) ذات الفجوة التمويلية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| القطاع | سنة | سنتين | 4 سنوات | 5سنوات |
| | *احتياجات التعافي* (إعادة أعمار البنية التحتية، استعادة الخدمة) مليون دولار | *احتياجات التعافي* (إعادة أعمار البنية التحتية، استعادة الخدمة) مليون دولار | *احتياجات التعافي* (إعادة أعمار البنية التحتية، استعادة الخدمة) مليون دولار | *احتياجات التعافي* (إعادة أعمار البنية التحتية، استعادة الخدمة) مليون دولار |
| التعليم | 98 | 196 | 393 | 491 |
| الصحة | 279 | 558 | 1,117 | 1,397 |
| الإسكان | 1,632 | 3264 | 6,530 | 8,162 |
| الاتصالات وتقنية المعلومات | 3 | 6 | 2 | 5 |
| الطاقة | 533 | 1066 | 2,130 | 2,663 |
| النقل | 125 | 250 | 292 | 417 |
| إدارة النفايات الصلبة | 3 | 6 | 13 | 16 |
| المياه والصرف الصحي | 159 | 318 | 636 | 795 |
| الإجمالي | 2,833 | 5666 | 11,112 | 13,945 |
| | الاحتياجات التمويلية للتعافي على مستوى المحافظة | | | |
| الأمن الغذائي | 896 | 1254 | 1,433 | 2,329 |
| النقل | 614 | 972 | 1,432 | 2,046 |
| المياه والصرف الصحي | 247 | 494 | 990 | 1,237 |
| الإجمالي | 1,757 | 2720 | 3,855 | 5,612 |
| | الاحتياجات التمويلية للتعافي على المستوى الوطني | | | |
| الضمان الاجتماعي | 938 | 1876 | 3,751 | 4,689 |
| الإجمالي | 938 | 1786 | 3,751 | 4,689 |
| المجموع الكلي (أ) | 5,244 | 10172 | 17,791 | 23,035 |
| (أ) يستخدم المجموع الكلي التقديرات على مستوى المحافظة (وليس على مستوى المدينة) لقطاعي النقل والمياه والصرف الصحي | | | | |

# المحور السادس: الملاحق

**الملحق رقم(1) مشاريع ممولة من تعهدات سابقة**

**الملحق رقم (2) الأضرار المادية في البنية التحتية في 16 مدينة وتكاليف الأضرار**

**ملحق رقم (3) مشاريع أخرى لا يتوفر لها تمويل**

| ملحق (1) مشاريع ممولة من تعهدات سابقة لعام 2019 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المجال | البرنامج/المشروع | مصادر التمويل | المقترح لعام 2019 (مليون ريال) | | الإجمالي |
| | | | محلي | خارجي | |
| الكهرباء والطاقة | تطوير وتعزيز شبكة النقل والتوزيع لمدينة عدن | ص الكويتي | | 2,500 | 2,500 |
| | صيانة وإعادة تشغيل محطة مأرب الغازية الأولى وصيانة خطوط نقل الكهرباء وأبراج الكهرباء | الحكومة الصندوق الكويتي | | 5,000 | 5,000 |
| | تطوير وتعزيز شبكة النقل والتوزيع لمدينة عدن | الهلال الأحمر الإماراتي | | 4,000 | 4,000 |
| | محطة كهرباء عدن بطاقة 512 ميجاوات | الحكومة | 79,200 | 0 | 79,200 |
| | وحدة مشروع النقل والتوزيع-الكهرباء | | 16 | | 16 |
| | وحدة مشاريع التوليد-الكهرباء | | 16 | | 16 |
| | وحدة تنفيذ مشروع التوليد وخطوط النقل والتوزيع في مدينة عدن | | 16 | | 16 |
| | المحطة الغازية الثانية بمأرب | الصندوق العربي م.ع. السعودية | | 10,000 | 10,000 |
| الإجمالي | | | 79,248 | 21,500 | 100,748 |
| الأشغال العامة والطرق وإعادة الأعمار | تنفيذ حصر وتقييم شامل للأضرار وتقدير دقيق لحجم الخسائر والاحتياجات | المانحين- الحكومة | 500 | 0 | 500 |
| | تأهيل وترميم وتجهيز المنشآت و المرافق الحكومية المتضررة بما فيها خدمات الأمن والقضاء والسلطات المحلية وشوارع المدن | المانحين- الحكومة | 10,000 | 0 | 10,000 |
| | إعادة إعمار وتجهيز الخدمات العامة والبنى التحتية المتضررة وفق لمعايير<br>أولوية قطاعية وجغرافية، يشمل المرافق الصحية والتعليمية والكهرباء<br>وشبكات المياه والصرف الصحي والطرق والجسور والموانئ والمطارات<br>بدءً بالمناطق الأكثر تضرراً | المانحين- الحكومة | 10,000 | 0 | 10,000 |
| | إعادة أعمار منازل المواطنين ومنشآت القطاع الخاص وإعطاء الأولوية لذوي الدخل المحدود | المانحين- الحكومة | 10,000 | 5,000 | 15,000 |
| استئناف استكمال المشاريع التنموية القائمة | مشاريع الطرق الرئيسية<br>إعادة تأهيل طريق المكلا-سيحوت<br>أنشاء جسرين في المكلا | الصندوق العربي الحكومة | | 3,000 | 3,000 |
| | مشاريع الطرق الريفية | الصندوق العربي ،البنك الإسلامي الصندوق الكويتي | | 5,000 | 5,000 |
| | نفقات تشغيل برنامج تنمية الطرق الريفية | حكومي | 20 | | 20 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع حماية وادي السائلة بصنعاء | حكومي | 16 | | 16 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع التقاطعات الرئيسية - المرحلة الثالثة بصنعاء | حكومي | 16 | | 16 |
| | نفقات تشغيل وحدة الطرق المجتمعية | حكومي | 12 | | 12 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع الطرق الرئيسية | حكومي | 16 | | 16 |
| | مشاريع تحسينات المدن<br>الطريق البحري خور مكسر المنصورة مدينة عدن<br>البنية التحتية بصنعاء | الصندوق العربي الحكومة | | 7,500 | 7,500 |
| الإجمالي | | | 30,580 | 20,500 | 51,080 |
| المياه والبيئة | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي لمدينة عدن | حكومي | 12 | | 12 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع مرافق الصرف الصحي لمدينتي سيئون-تريم | حكومي | 12 | | 12 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية | حكومي | 16 | | 16 |
| | مشروع مرافق الصرف الصحي لمدينتي سيئون وتريم | الصندوق العربي الحكومة | | 5,000 | 5,000 |
| | مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي لمدينة عدن | الصندوق العربي الحكومة | | 1,500 | 1,500 |
| | مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي لمدينة الحوطة لحج | البنك الإسلامي الحكومة | | 1,500 | 1,500 |
| | مشروع مرافق الصرف الصحي لعدد 8 مدن (مأرب،البيضاء، الضالع، الجوف، معبر، شبام، خمر، مناخة) | الصندوق السعودي الحكومة | | 1,000 | 1,000 |
| الإجمالي | | | 40 | 9,000 | 9,040 |
| الزراعة والري | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع التنمية الزراعية بساحل حضرموت | حكومي | 12 | | 12 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع التنمية الزراعية – أبين | حكومي | 8 | | 8 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ البرنامج الوطني للري | حكومي | 12 | | 12 |
| | التنمية الزراعية في ساحل حضرموت | الصندوق العربي الحكومة | | 2,500 | 2,500 |
| | برنامج النمو الريفي | المانحين(ص الكويتي،الايفاد،..) | | 500 | 500 |
| الإجمالي | | | 32 | 3,000 | 3,032 |
| الثروة السمكية | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع مرسى الشحر السمكي | حكومي | 8 | | 8 |
| | مرسى الشحر السمكي (مرحلة ثانية) | الصندوق العربي الحكومة | | 1,000 | 1,000 |
| الإجمالي | | | 8 | 1,000 | 1,008 |
| الصحة العامة والسكان | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً | حكومي | 12 | | 12 |
| | استكمال مستشفى عدن العام وأنشاء مركز القلب | الصندوق السعودي | | 5,000 | 5,000 |
| الإجمالي | | | 12 | 5,000 | 5,012 |
| التعليم العالي | تجهيز كلية الهندسة بجامعة عدن | البنك الإسلامي الحكومة | 0 | 0 | 0 |
| | أنشاء وتجهيز المستشفى التعليمي في عدن | الصندوق العربي الحكومة | | 500 | 500 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ المشاريع الممولة خارجيا بجامعة عدن | حكومي | 14 | | 14 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع كلية الطب بجامعة تعز | حكومي | 12 | | 12 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً بجامعة صنعاء | حكومي | 14 | | 14 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ المشاريع الممولة خارجيا بجامعة حضرموت | حكومي | 12 | | 12 |
| | أنشاء وتجهيز المستشفى التعليمي ومركز السرطان بجامعة حضرموت | الصندوق السعودي الحكومة | | 500 | 500 |
| الإجمالي | | | 52 | 1,000 | 1,052 |
| التعليم الفني والتدريب المهني | أنشاء وتجهيز كلية سمو الشيخ صباح الأحمد في جزيرة سقطرى | الصندوق الكويتي | | 500 | 500 |
| | تجهيز المعاهد التقنية والمهنية | الصندوق السعودي الحكومة | | 500 | 500 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | تجهيز كليات المجتمع (13) | الصندوق الكويتي الحكومة | | 2,500 | 2,500 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً | حكومي | 14 | | 14 |
| الإجمالي | | | 14 | 3,500 | 3,514 |
| النقل والاتصالات | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً | حكومي | 8 | | 8 |
| | انشاء ميناء سقطري | الصندوق الكويتي الحكومة | | 500 | 500 |
| | انشاء مطار مأرب | م ع السعوديه | | 0 | 0 |
| الإجمالي | | | 8 | 500 | 508 |
| الحماية الاجتماعية | مشروع الاشغال العامة | البنك الدولي الصندوق الكويتي الصندوق العربي الصندوق السعودي الحكومة اخرون | 3,150 | 22,000 | 25,150 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع الأشغال العامة | حكومي | 20 | 0 | 20 |
| | الصندوق الإجتماعي للتنمية | البنك الدولي الصندوق الكويتي الصندوق العربي الصندوق السعودي الحكومة اخرون | | 85,000 | 85,000 |
| | نفقات تشغيل الصندوق الإجتماعي للتنمية | حكومي | 20 | 0 | 20 |
| الإجمالي | | | 3,190 | 107,000 | 110,190 |
| الادارة الحكومية | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ نظام الصرف الآلي LGMIS (وزارة المالية) | حكومي | 14 | 0 | 14 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشاريع دول الخليج والصندوق العربي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي | حكومي | 14 | 0 | 14 |
| | نفقات تشغيل وحدة متابعة تنفيذ مشاريع البنك الدولي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي | حكومي | 12 | 0 | 12 |
| | نفقات تشغيل وحدة متابعة تنفيذ مشاريع البنك الإسلامي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي | حكومي | 12 | 0 | 12 |
| | نفقات تشغيل وحدة تنفيذ مشروع نظام معلومات المشتريات الحكومية (الهيئة العليا للرقابة على المناقصات) | حكومي | 14 | 0 | 14 |
| الإجمالي | | | 66 | 0 | 66 |
| الإجمالي العام | | | 113,250 | 172,000 | 285,250 |

| ملحق (2) الأضرار المادية في البنية التحتية في 16 مدينة وتكاليف الأضرار بالمليون دولار | | | |
|---|---|---|---|
| القطاع | عدد المنشئات<br>تدمير كلي | عدد المنشئات ت<br>دمير جزئي | التكاليف<br>مليون دولار |
| التعليم | 42<br>(25مدرسة،3 معاهد مهنية،5كلية، 4غير معروف | 332<br>(224مدرسة،10معاهد،18 كلية،1مكتب تربية،77 غر معروف) | .180-147.3 |
| الصحة | 14<br>(9مستشفيات،3مركز صحي،2مسستشفى غير معروف) | 149<br>(31مستشفى عام ،38مستشفى خاص،20مستشفى غير معروف،47مركز صحي،11وحدة صحية،1مكتب صحة) | 665.1-544.2 |
| المساكن | 2761<br>(691عمارة،1626منزل،444وحدة سكنية غير قياسية) | 75082<br>0123050عمارة،50305منزل،12214وحدة سكنية غير قياسية) | 5441.4-4452.1 |
| الاتصالات | 7<br>(5ابرامج ومحطات،2صالات وتقنيات معلومات) | 8<br>(2محطات وابرامج،3 صالات وتقنية معلومات) | 2.3-1.9 |
| الكهرباء والطاقة | 6<br>(2وحدة توليدموزع،2محطة فرعية،1محطة نقل،1مكت أداري) | 36<br>(5محطة كهرباء،14وحدة توليد،9محطات توزيع،3محطة نقل،1برجن1محول،3مكاتب) | 640.1-523.7 |
| الطرق والنقل | (أكثر من 6000 كم تأثرت من الطرق الحضرية والدولية في 5موانى ،4مطارات تأثرت | | 1,353.1-1,107.1 |
| المياه | 45650توصيلات منزلية،13بئر،12محطة ،3محطات معالجة،7شاحناتمياه،7محطات رفع مياه، خزانات وغيرها | 4480 توصيلات منزلية،88 بئر ،13خزان،23محطات رفع مياه الصرف الصحي،27محطة ضخ،20خزانات حفظ مياه،97 خطوط ضخ وغيرها) | 214.6-270.7 |
| أجمالي تكاليف الأضرار (*تشتمل تكاليف الأضرار في 16 مدينة +قطاع النقل والمياه على مستوى المحافظة) | | | 9213-1,107.1 |

| ملحق(3) مشاريع أخرى لا يتوفر لها تمويل | | | |
|---|---|---|---|
| قطاع الأشغال العامة والطرق (مليون دولار) | | | |
| الاحتياجات | تكلفة الأشغال العامة والطرق | تكلفة الإسكان والتخطيط الحضري | الإجمالي |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة عدن | 183.4 | 144.8 | 328.2 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة لحج | 2.1 | 8.5 | 10.6 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة ابين | 12.3 | 11.3 | 23.6 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة الضالع | 26.6 | ----- | 26.6 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة سيؤن | 39.4 | | 39.4 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة حضرموت | 42.1 | 76.6 | 118.7 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة سقطري | 64.2 | ------ | 64.2 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة المهرة | 102.1 | ----- | 102.1 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة مارب | 61.9 | ------ | 61.9 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة الحديدة | 7.3 | ---- | 7.3 |
| مشاريع إعادة بناء، وترميم وتأهيل، وصيانة، مساكن شعبية تعويضية، تحسين مناطق عشوائية، محافظة شبوة | 8.2 | ----- | 8.2 |
| الإجمالي | 542 | 277 | 819 |
| قطاع النقل | | | |
| ممر التدحرج في مطار عدن (مليون دولار) | | | 15 |
| مشاريع قطاع الأسماك | | | |
| أنشاء لسان بحري في منطقة اللحية (الحديده) | | | 15.7 |
| أنشاء لسان بحري في الصليف (الحديده) | | | 5.5 |
| أنشاء كاسر أمواج في المعارد (لحج) | | | 18 |
| أنشاء كاسر أمواج ف منطقة قصيبعر(حضرموت) | | | 5.8 |
| أنشاء كاسر أمواج في قشن (المهرة) | | | 35 |
| أنشاء كاسر أمواج في القرن (حضرموت) | | | 17.9 |
| الإجمالي | | | 150 |
| التربية والتعليم | | | |
| طباعة الكتاب المدرسي والوثائق الاختبارية | | | 30 |
| مشروع تطوير مطابع الكتاب المدرسي (عدن، المكلا) | | | 15 |
| مشروع توفير 3 وحدات تصميم كتب مع مواد التشغيل–كراسي | | | 2.5 |
| ترميم وإعادة بناء للمنشاة التعليمية بحسب DNA | | | 168 |
| الإجمالي | | | 215.5 |
| قطاع الكهرباء والطاقة | | | |
| مشاريع التوليد (إعادة تأهيل وصيانة عدد من المحطات انظر الملحق | | | 283.38 |
| مشاريع النقل والتحكم | | | 75.8 |
| مشاريع كهرباء المدن الثانوية | | | 8 |
| مشاريع التوزيع وتقليل الفاقد | | | 3.264 |
| دعم الوقود للمحطات | | | 900 |
| إعادة تأهيل وصيانة الهيئة العامة لكهرباء الريف | | | 433.93 |
| الإجمالي | | | 1704.37 |
| قطاع المياه والبيئة | | | |
| مضخات، معدات كهربائية، مولدات ديزل، عدادات مياه صمامات، معدات ورش، وغيرها من الاحتياجات (يورو) | | | 48.3 |
| الإجمالي | | | 48.3 |
| قطاع التعليم الفني والتدريب المهني | | | |

| | |
|---|---|
| 6.31 | إعادة تأهيل عدد من المعاهد (المعهد التقني البحري، المعهد الزراعي، |
| 2.61 | التمكين المهني للمرأة |
| 4.6 | مشروع التأهيل المهني ل10000 شاب وشابه |
| 2.21 | مشروع تحسين سبل المعيشة للشباب والشابات |
| 2,21 | مشروع الرخصة المهنية |
| 13.34 | الإجمالي |
| 20.2 | مشروع الصحة والسلامة المهنية بوادي حضرموت |
| 4.3 | مشروع تأهيل وتدريب طالبي التوظيف |
| 30 | مشروع دعم وتأهيل مركزي الطفولة الأمنة والتكافل الاجتماعي |
| 30 | مشروع تجهيز مركز تدريب الأسر المنتجة وتنمية المجتمع |
| 0.4 | تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب –تعز |
| 84.6 | الإجمالي |